

المسارات العابرة للحدود في المتوسط والخليج

تحولات الطاقة، المناخ،
والاقتصاد السياسي للهجرة والتنمية

زياد أيوب عريش



منتدى الاقتصاديين العرب

أوراق العمل في الاقتصاد السياسي والبنية التحتية الاستراتيجية

المسارات العابرة للحدود في المتوسط والخليج: تحوّلات الطاقة، المناخ، والاقتصاد السياسي للهجرة والتنمية

زياد أيوب عريش¹

منتدى الاقتصاديين العرب

تشرين الأول/أكتوبر 2026

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For alternatives



TRACHMED



¹ دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي (معهد البوليتكنيك، معهد الاقتصاد وسياسات الطاقة، غرونوبل، فرنسا، 1998)، أستاذ مساعد (كلية الاقتصاد، جامعة دمشق)، مستشار اقتصادي وعضو منتدى الاقتصاديين العرب.

v

الفهرس

3	السياق الكلي
8	أولاً- تحولات الطاقة في المتوسط، بين الموارد التقليدية والانتقال الأخضر
12	ثانياً- تغير المناخ، التحدي المشترك والاستجابات المتباينة
18	ثالثاً- من نموذج الربيع إلى التنمية الإنتاجية، دور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي
19	رابعاً: دروس من تجارب تنمية مقارنة (فيتنام وإندونيسيا وتركيا والمغرب وتونس)
20	خامساً: المسألة السكانية بين العمالة والبطالة والهجرة
21	سادساً: نحو نموذج تنموي جديد، التكامل الإقليمي كخيار استراتيجي
24	الخلاصة: ماذا بعد؟
31	قائمة المراجع
35	ملحق ميثاق المتوسط (The Pact for the Mediterranean)

© منتدى الاقتصاديين العرب

يُسمح بنسخ أي جزء منها أو تخزينه أو تداوله، على أن يتم ذلك لغايات غير تجارية ومن دون أي تحويل أو تشويه، وعلى أن يُذكر بشكل واضح وجلي، في كل مرة، المصدر واسم منتدى الاقتصاديين العرب.

المخلص التنفيذي

الفكرة المركزية: تتقاطع في حوض المتوسط والخليج أزمة المناخ وتحولات الطاقة والهجرة والأمن الاقتصادي ضمن نظام واحد متكامل يربط مصائر دول الشمال والجنوب، ويتصل بدوره بدinamيكيات الخليج العربي عبر ممرات الطاقة والتجارة والهجرة. تقترح الورقة أن مستقبل المنطقة يتوقف على تجاوز نموذج الربيع نحو تنمية إنتاجية قائمة على التكامل الإقليمي.

- **أولاً- تحولات الطاقة:** يسود عدم تناظر بنيوي بين ضفتي المتوسط: الشمال يتجه نحو الحياد الكربوني (42% من كهرباء أوروبا متجددة في 2025)، بينما يعتمد الجنوب على الوقود الأحفوري بنسبة تتجاوز 90% رغم إمكاناته الشمسية والريحية الهائلة. هذا الفارق يفتح المجال أمام مشاريع ربط كهربائي (ELMED، MedRing) وممرات هيدروجين أخضر تستهدف أوروبا مع استيراد 10 ملايين طن سنوياً بحلول 2030، لكنها تتطلب استثمارات تراكمية بتريليون دولار، مع التحذير من أن هذه المشاريع قد تعيد إنتاج أنماط استغلالية وتبرير السلطوية تحت غطاء "المستقبل الأخضر المشترك".
- **ثانياً- تغير المناخ:** يُصنّف المتوسط "نقطة ساخنة" مناخية بارتفاع حرارة أسرع بـ 20% من المعدل العالمي. الجفاف والتصحر ونذرة المياه (180 مليون شخص متأثرون حالياً، متوقع 250 مليوناً بحلول 2050) يهددون الأمن الغذائي والزراعي، ويشكّلون محركاً رئيسياً للنزوح والهجرة، مع توقع نزوح داخلي لـ 13 مليون شخص في الشرق الأوسط بحلول 2050. في المقابل، تسعير الكربون في المنطقة العربية (نحو 2 دولار/طن) أدنى بكثير من أوروبا (68 دولاراً)، ما يعرّض صادراتها لآلية CBAM الأوروبية.
- **ثالثاً- من الربيع إلى الإنتاجية:** يتجاوز نموذج الربيع في المنطقة النفط والغاز ليشمل السياحة وقناة السويس والتحويلات، وفق آلية "المرض الهولندي" الذي يُضعف الإنتاجية والمؤسسات. ويتمّ طرح التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي كأدوات لـ "كسب الزمن" عبر تحسين كفاءة الطاقة، ودفع الابتكار، وتسريع التحول الهيكلي، وتحسين الحوكمة والحد من الفساد.

- **رابعاً - دروس مقارنة:** تتم المقارنة بين أربع دول متوسطة (تركيا، المغرب، تونس، مصر) ونموذجين آسيويين (فيتنام، إندونيسيا)، ما يُظهر أن النمو الاقتصادي وحده (4-5%) لم يُترجم إلى فرص عمل كافية بسبب غياب تحول هيكلي حقيقي؛ بينما استطاعت آسيا بناء قواعد صناعية تنافسية عالمياً عبر سياسات صناعية نشطة واستثمار في التعليم.
- **خامساً - السكان والهجرة:** ضعف المشاركة في قوة العمل والبطالة المزمنة (خصوصاً بين الشباب) يغذيان الهجرة غير النظامية. ويوثق تقرير IOM (2026) مفارقة مأساوية: انخفاض الوافدين إلى أوروبا (46%) مقابل تضاعف الوفيات (821 حالة وفاة/فقدان على الطريق المركزي للهجرة). الخليج يمثل وجهة رئيسية موازية، بتحويلات تفوق 15 مليار دولار سنوياً من أكثر من 10 ملايين عامل.
- **سادساً - نحو نموذج تنموي جديد:** تقترح الورقة خمس ركائز: اقتصاد المعرفة والابتكار، التنمية الخضراء العادلة، التكامل الإقليمي الفاعل، الإصلاح المؤسسي ومكافحة الفساد، وسياسات سوق عمل نشطة، مع تأكيد الترابط بين مصير المتوسط والخليج عبر ممرات الطاقة والهجرة والاستثمار والأمن.

الخلاصة: ماذا بعد؟ تدعو الورقة إلى وضع الشباب والهجرة في صميم سياسات التنمية كفاعلين لا كأعباء، وتحذّر من "حلقة مفرغة" في دول التصدير (هجرة الأدمغة) ← اعتماد أكبر على التحويلات ← إضعاف حوافز الاستثمار). كما تشير إلى أن حرب إيران الأخيرة (فبراير 2026) كشفت هشاشة الاقتصادات العربية، وتطرح خيارين: استجابة تفاعلية تكرر الاعتماد على الريع، أو استجابة تحويلية تبني قدرات ذاتية. هذه الأخيرة هي وحدها القادرة على تحويل التحديات إلى فرص.

أنجز هذا البحث في إطار إعارة بحثية تعاونية مع المنتدى العربي للبدائل (لبنان)، ضمن مشروع TRACHMED للتنقل البحثي، الممول من الاتحاد الأوروبي.

Project TRACHMED post-secondment "Home institution: Le Cercle des Economistes Arabes. The host institution: Arab Forum for Alternatives (AFA)"

السياق الكلي

يشكل حوض البحر المتوسط فضاءً استثنائياً تتجسد فيه التحديات العابرة للحدود، حيث تتشابك أزمة المناخ، وتحولات الطاقة، والهجرة، والأمن الاقتصادي في نسيج معقد يعيد تشكيل مفاهيم السيادة والتعاون الإقليمي. فالمتوسط ليس مجرد مساحة جغرافية تفصل بين ضفتيه، بل هو نظام اقتصادي ببنى سياسي متكامل، تتداخل فيه مصائر دول الشمال والجنوب على نحو متزايد، وتتنصل فيه ديناميكيات الخليج العربي بتحويلات المنطقة عبر ممرات الطاقة والتجارة.

يُعد حوض المتوسط من أكثر مناطق العالم تعرّضاً لتأثيرات تغيّر المناخ، حيث ترتفع درجات الحرارة فيه بمعدل أسرع بـ 20% من المتوسط العالمي، مما يجعله "نقطة ساخنة" مناخية. وتواجه المنطقة تحديات مترابطة تشمل الإجهاد المائي، حيث يعيش أكثر من 180 مليون شخص في دول تعاني من شح المياه، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 250 مليون بحلول 2050؛ وكذلك الأمن الغذائي، حيث يعتمد أكثر من 50% من استهلاك الحبوب في دول جنوب المتوسط على الواردات؛ كما البطالة والهشاشة الاجتماعية، حيث تصل معدلات البطالة بين الشباب في بعض الدول إلى أكثر من 30%، مما يغذي الهجرة غير النظامية والتوترات السياسية.

إن العلاقة بين تحولات الطاقة وتغير المناخ في المتوسط تتجاوز الإطار التقني الضيق، لترتبط مباشرةً بنماذج التنمية والرهانات الديموغرافية والاجتماعية. فبينما تسعى دول الضفة الشمالية إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول منتصف القرن الحالي، وتتمتع بمزيج طاقي متجدد يمثل 42% من كهربائها في 2025، تواجه دول جنوبه معضلة التنمية في ظل اعتماد يتجاوز 90% على الوقود الأحفوري، رغم إمكاناتها الشمسية والريحية الهائلة. وهذا عدم تناظر يخلق فرصاً وتحديات عابرة للحدود، من مشاريع الربط كشبكة كهرباء متوسطة متكاملة، إلى ممرات الهيدروجين الأخضر التي تخطط أوروبا لاستيراد 10 ملايين طن منها سنوياً من جوارها الجنوبي والشرقي بحلول 2030.

لقد شهدت المنطقة تحولات جيوسياسية عميقة أثّرت على أمن الطاقة والاستقرار الإقليمي، من الحرب في أوكرانيا (2022-2026) التي أعادت هيكلة ممرات الغاز الأوروبية، إلى حرب "إسرائيل" على غزة (2023-2026) التي هدّدت مشاريع غاز شرق المتوسط، إلى التوترات مع إيران (منذ فبراير/شباط 2026) والحرب المتقطعة على لبنان والتي بمجملها أعادت تعريف معادلات الأمن الإقليمي. وفي هذا السياق، يبرز الخليج العربي كشريك استراتيجي للدول المستوردة ويتجاوز ممرات الطاقة التقليدية، حيث يغطي حو 7% فقط من واردات الاتحاد الأوروبي من النفط عام 2025 (منها 6.8% من السعودية)، فيما لم تتجاوز حصة قطر

3.7% من إجمالي واردات الاتحاد من الغاز (نحو 8% من وارداته من الغاز المسال، مقابل قرابة 58% للولايات المتحدة)، بعد أن نوّعت أوروبا مصادرها لصالح الولايات المتحدة والنرويج وكازاخستان، غير أنّ ثقله الاستراتيجي يبقى قائماً بفعل احتياطياته وقدرته على موازنة الأسواق، وتمتلك صناديقه السيادية أصولاً تتجاوز 3 تريليونات دولار تستثمر بشكل متزايد في المتوسط، بينما يعيش أكثر من 10 ملايين عامل من دول جنوب المتوسط في الخليج، يحولون أكثر من 15 مليار دولار سنوياً إلى بلدانهم الأصلية. ويأتي هذا في وقت أعاد فيه الاتحاد الأوروبي هيكله مؤسساته تجاه الجوار الجنوبي، حيث أنشأ في شباط/فبراير 2025 المديرية العامة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخليج، لتعنى بالعلاقات مع دول الجوار الجنوبي (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، سورية، تونس)، ومع دول مجلس التعاون الخليجي الست (السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، عُمان) بوصفها «شركاء منخرطين» (Engage Partners) وفي خطوة تعكس إدراكاً أوروبياً متزايداً للاختلاف الجوهري بين أولويات الجوار الجنوبي والشرقي، وأهمية مقاربة مصممة خصيصاً لكل منطقة (راجع الملحق)، مع الأخذ بعين الاعتبار تكامل كل مقاربات الاتحاد الأوروبي وخاصةً تجاه اسيا وأفريقيا ضمن سعيه إلى تعزيز مكانته وفضاءه الاقتصادي الأوسع ضمن تغيرات أوزان الأقطاب العالمية الأخرى، ومن ضمنها الرد على مبادرة "الحزام والطريق" صينية الطابع وعالمية المسعى.

في مواجهة هذه التحديات المتشابكة، يبرز الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا كعاملين حاسمين لكسب الزمن وتخفيض التكاليف، وبالتالي كبديل استراتيجي عن نموذج الربيع بأنماطه المتعددة (النفط، الغاز، السياحة، قناة السويس، التحويلات). فمن خلال تحسين كفاءة الطاقة والموارد، ودفع الابتكار والاقتصاد الدائري، وتسريع التحول الهيكلي، وتحسين الحوكمة، يمكن للتكنولوجيا أن تساهم في بناء نموذج تنموي جديد يقوم على المعرفة والإنتاجية والاستدامة. بالتالي، تتناول هذه الورقة محوري الطاقة والمناخ، ليس فقط بمعنى الجغرافيا السياسية، بل أيضاً ضمن الفضاء الاقتصادي والمسألة السكانية من خلال عدسة التقارب الإقليمي، بتسليط الضوء على المسارات العابرة للحدود في المتوسط، وعلاقة المنطقة بالخليج العربي، ومقدمة قراءة مقارنة لتجارب تنمية رائدة لدول مختارة. فمستقبل المتوسط يتوقف على قدرة دوله على تجاوز المنطق الضيق للمصالح الوطنية، نحو تبني رؤية إقليمية مشتركة للتكامل والتعاون، تركز على الاعتراف بالمصير المشترك في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية، والاستثمار في الابتكار والمعرفة كركيزة للتنمية المستدامة، وتحويل التحديات العابرة للحدود إلى فرص للتضامن والتقدم المشترك.

أولاً- تحولات الطاقة في المتوسط، بين الموارد التقليدية والانتقال الأخضر

1.1 هيكل الطاقة في المتوسط: عدم تناظر أساسي

يعكس المشهد الطاقوي في المتوسط انقساماً بنيوياً عميقاً بين الضفتين. ففي حين تعتمد دول جنوب وشرق المتوسط (MENA) بشكل كبير على الوقود الأحفوري، سواء كمنتجين مصدريين (كدول الخليج العربي ومصر وليبيا والجزائر)، أو كمستهلكين لدعم الطلب المحلي المتزايد، تشهد دول الضفة الشمالية (الاتحاد الأوروبي) نمواً متسارعاً في مصادر الطاقة المتجددة، وإن كان ذلك مصحوباً بمستويات هشاشة مستمرة في أمن الطاقة، تجلت بوضوح في تداعيات الصراع في أوكرانيا وغزة ومؤخراً بعد 108 يوم من المواجهات غداة اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" من جهة وإيران من جهة أخرى (28 شباط/فبراير 2026)، حيث ورغم توقيع اتفاق هدنة هش (في 17 حزيران/يونيو 2026)، يدرك الجميع بأننا في لحظة تحول تاريخية لمجمل دول المنطقة ومكانتها في الإقليم ككل. إن عدم التناظر هذا يخلق فرصاً وتحديات عابرة للحدود. من ممرات عبور إمدادات الطاقة (كتصدير النفط السعودي بكميات متزايدة عبر البحر الأحمر، أو إعادة إحياء خطي "التابلاين كركوك-بانياس/طرابلس التابع لشركة نفط العراق IPC"²)، إلى استعادة العراق منفذاً بحرياً على المتوسط (وهو المحاصر منذ خمسينيات القرن الماضي بميناء البصرة الضيق)، بإنشاء خط جديد للنفط العراقي (أو السعودي، أو الغاز القطري عبر الخط العربي ثم أوروبا عبر تركيا)، واستغلال الإمكانيات الشمسية والريحية الهائلة في جنوب المتوسط، والتي لا تُستغل إلا بشكل محدود حتى الآن، يمكن أن تشكل محوراً للشراكات الأوروبية المتوسطية

² بحكم موقعها الجغرافي كانت سورية (والأردن ولبنان)، بلد عبور للنفط العراقي (1934-1982: شركة Papline التابعة لشركة IPC لغاية 1972 ثم للنفط العراقي المؤتم من 1973-1982) والسعودي (شركة Tapline فرع 1951-1970) Aramco). تشير إلى أن 70% من النفط العراقي و35% من النفط السعودي كان يمر حينها عبر سورية. ويُقصد بالتابلاين (Tapline، اختصاراً لـ Trans-Arabian Pipeline) خط الأنابيب العابر للبلاد العربية الذي نقل النفط السعودي من المنطقة الشرقية إلى ميناء الزهراني قرب صيدا في لبنان عبر الأردن وسورية؛ أما «البابلاين» فتسمية محلية (تحريف لكلمة Pipeline) لخط أنابيب شركة نفط العراق (Iraq Petroleum Company - IPC) الذي نقل نفط كركوك إلى ميناء بانياس في سورية وطرابلس في لبنان.

الطموحة في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر³. وتتجسد هذه الطموحات في مشاريع الربط الكهربائي عبر البحر المتوسط، مثل مشروع (ELMED TUNITA) الذي يربط تونس وإيطاليا ومشروع حلقة الكهرباء المتوسطية (MedRing) الذي يهدف إلى دمج شبكات شمال وجنوب المتوسط في نظام كهربائي مترابط. وقد أظهر تقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) لعام 2025، المعنون "تحول الطاقة في المتوسط: تحسين تدفقات الطاقة العابرة للأقاليم"، أن دول شمال أفريقيا (الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، تونس) تمتلك إمكانات هائلة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح تتجاوز بكثير الطلب المحلي، مما يفتح المجال لتصدير الكهرباء الخضراء والهيدروجين الأخضر إلى أوروبا، لكن ذلك يتطلب استثمارات تراكمية تصل إلى تريليون دولار أمريكي.

1.2 التقارب الإقليمي عبر مشاريع الطاقة العابرة للحدود

تمثل مشاريع الطاقة العابرة للحدود في المتوسط مختبراً لتجسيد مفهوم التقارب الإقليمي، ولكنها تحمل في طياتها تناقضات عميقة. فمن ناحية، تتيح هذه المشاريع التكامل الإقليمي في قطاع الطاقة، وتدعم التحول نحو مصادر متجددة، وتخلق شبكات ترابط قد تساهم في الاستقرار الإقليمي. لكن شرط أن تراعي مصالح متوازنة لكل الدول المشاركة وليس أن تكون استغلال لدول على حساب أخرى تحت غطاء "المستقبل الأخضر المشترك"، إذ قد تتحول إلى نمط جديد من «الاستخراجية الخضراء»: تصدير الكهرباء والهيدروجين نحو الشمال في حين تبقى احتياجات الجنوب المحلية من الطاقة النظيفة غير ملباة، واستهلاك موارد شحيحة كالأراضي والمياه (التي يتطلبها إنتاج الهيدروجين بالتحليل الكهربائي) في مناطق تعاني أصلاً من الإجهاد

³ كان هناك مشروع جبار (مشروع الديزيرتيك (desertec)، بقيادة الالمان، لاستغلال طاقة الشمس الهائلة في صحاري شمال أفريقيا والشرق الأوسط: إذ أن 6 ساعات من أشعة الشمس في الصحاري تكفي لتلبية احتياجات العالم من الكهرباء لسنة كاملة. ويعتمد المشروع على تقنية الطاقة الشمسية المركزة (CSP)، التي تستخدم المرايا لإنتاج حرارة شديدة وتخزينها في ملح منصهر لتوليد الكهرباء ليلاً وفي الأيام الغائمة. وقد كان الهدف الأصلي هو تلبية 15% من احتياجات أوروبا من الكهرباء بحلول عام 2050، مع تغطية احتياجات الدول المنتجة أولاً. اعتمد المشروع على شبكة كابلات بحرية (HVDC) لنقل الكهرباء لمسافات طويلة من جنوب المتوسط إلى أوروبا بفقدان ضئيل. تأسست مؤسسة الديزيرتيك عام 2009 للترويج للفكرة، تلتها مبادرة صناعية ضمت شركات كبرى مثل سيمنز وميونخ ري. واجه المشروع عقبات كبيرة منها غياب الإطار القانوني الأوروبي، وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وارتفاع التكلفة التقديرية (400 مليار يورو). ما أدى لانسحاب المستثمرين وحل المبادرة عام 2014، لكن المؤسسة غير الربحية الحاملة للمشروع استمرت في عملها. وتطوّرت الرؤية لاحقاً لتركز على مشاريع فعلية قابلة للتنفيذ، وأضافت الهيدروجين الأخضر كحامل طاقة قابل للتصدير. ومن أبرز إنجازاتها الحديثة دعم مشروع الربط الكهربائي "إلميد (ELMED) بين تونس وإيطاليا، الذي حصل على دعم الاتحاد الأوروبي. فرغم انتكاساته، ما زال حياً كروية استراتيجية للتعاون عبر المتوسط في مجال الطاقة النظيفة، مع تحول تركيزه نحو الهيدروجين الأخضر والمشاريع الواقعية.

المائي، مع بقاء القيمة المضافة والتكنولوجيا وسلاسل التصنيع في الشمال، فضلاً عن منح شرعية وموارد إضافية لأنظمة سلطوية دون أثر تنموي ملموس على المجتمعات المحلية. إن مشاريع الطاقة هذه تشكل جزءاً من رؤية أوروبية للنمو الأخضر (European Green Deal) المرتبطة بالبنى التحتية للطاقة العابرة للحدود. فالربط الكهربائي بين أوروبا وجنوب المتوسط يفتح مسارات جديدة لتدفق "الكهرباء الخضراء" نحو الشمال، ويكشف عن بعد جيوسياسي عميق لتحولات الطاقة، حيث قد تصبح البنى التحتية للطاقة أدوات لإعادة إنتاج التفاوتات الإقليمية وإدارة الحدود بطرق جديدة تتجاوز السيادة الوطنية التقليدية. وفي هذا السياق، يقدم تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لعام 2025، الصادر بمناسبة الذكرى الثلاثين لعملية برشلونة، تقييماً شاملاً لتقدم التكامل الإقليمي في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، وقيس التقدم في أبعاد أساسية تشمل التجارة، والتمويل، وتنقل الأشخاص، والبحث والتعليم، والبنية التحتية للنقل والطاقة. ويوثق التقرير نمو التجارة الإقليمية داخل الاتحاد مع تحول نحو تجارة ذات قيمة مضافة أعلى، ويشير إلى أن منطقة الاتحاد تمثل 31% من الصادرات العالمية بقيمة تتجاوز 7 تريليونات دولار في عام 2023. كما يوسع التقرير نطاقه الجغرافي ليشمل دول مجلس التعاون الخليجي كمساهمين رئيسيين في الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، ويكشف عن مسارات تنموية متباينة، مع تقدم بعض الاقتصادات في قطاعات عالية التقنية (مثل المغرب في قطاع مكونات الطائرات) بينما لا يزال البعض الآخر متخصصاً في الصناعات التقليدية.

ويأتي هذا التقرير في وقت تعزز فيه أوروبا إطارها المالي والمؤسسي تجاه الجوار الجنوبي، حيث تشكل أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي العمود الفقري المالي بميزانية 79.5 مليار يورو للفترة 2021-2027، بينما يقترح ميثاق المتوسط مضاعفة ميزانية الاتحاد الأوروبي للمنطقة إلى 42 مليار يورو للفترة 2028-2034. كما حققت خطة الاستثمار الاقتصادي للجوار الجنوبي، التي أطلقت عام 2021 بحزمة مالية أوروبية تصل إلى 7 مليارات يورو، هدفها بتعبئة 30 مليار يورو من الاستثمارات العامة والخاصة بحلول عام 2027، محققة 26.7 مليار يورو (89% من الهدف) بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2024. أما البوابة العالمية

(Global Gateway)⁴، فقد تجاوزت هدفها الأولي (300 مليار يورو خلال خمس سنوات) في أربع سنوات فقط، ورفعت هدفها الجديد إلى 400 مليار يورو بحلول 2027، مستهدفة قطاعات الرقمنة، والطاقة والمناخ، والنقل، والصحة، والتعليم والبحث.

1.3 الهيدروجين الأخضر والغاز: مسارات متقاطعة

يشكل الغاز الطبيعي، بصفته وقوداً انتقالياً، محوراً إضافياً للتقارب الإقليمي، خاصة في ظل سعي أوروبا لتنويع مصادر إمداداتها بعد سنوات الحرب في أوكرانيا والمستمرة. وتبرز هنا دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط (بما في ذلك الخليج العربي) كمصادر لتوريد محتملة، مما يعيد تنشيط ممرات الطاقة التاريخية ولكن في سياق جديد يراعي متطلبات خفض الانبعاثات. وفي الوقت نفسه، يبرز الهيدروجين الأخضر كمجال واعد للتعاون عبر المتوسط، حيث تجمع بين وفرة الطاقة الشمسية في الجنوب والقدرات التكنولوجية والأسواق في الشمال. لكن هذا الطموح يواجه تحديات تقنية واقتصادية واجتماعية كبيرة، تتعلق بتكاليف الإنتاج والنقل، والحوكمة العابرة للحدود، والأثر الاجتماعي لتخصيص مساحات شاسعة لمشاريع الطاقة المتجددة في دول الجنوب. وقد أشار تقرير الـ DNV لعام 2026، ضمن سلسلة "آفاق تحول الطاقة"، إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تنتج حوالي 18% من النفط والغاز العالمي، ومن المتوقع أن ترتفع هذه الحصة مع استمرار الاستثمار في الموارد منخفضة التكلفة، وأن هذه الدول تعيد توجيه أنظمتها المحلية لتقليل استهلاك النفط والغاز وتحرير المزيد للتصدير، مع توقع أن يصبح الشرق الأوسط أكبر مصدر للهيدروجين في العالم بحلول عام 2060. كما تطرح أطروحة بحثية صادرة عن مكتبة قطر الوطنية (Manara) عام 2026 سؤالاً محورياً: هل تعزز السياسات الصناعية الناشئة للهيدروجين النظيف في دول الخليج (قطر، السعودية، الإمارات، عمان) الديناميكيات الريعية أم تدعم تنوعاً اقتصادياً حقيقياً؟ وتكشف النتائج عن فرص ومخاطر الهيدروجين النظيف في السياقات الريعية، مع إمكانية خلق سلاسل قيمة صناعية جديدة، لكنها

⁴ البوابة العالمية هي استراتيجية استثمارية عالمية أطلقها الاتحاد الأوروبي عام 2021، لحشد الاستثمارات العامة والخاصة خلال الفترة 2021-2027 لتمويل مشاريع البنية التحتية الذكية والنظيفة والأمن في قطاعات الرقمنة والطاقة والمناخ والنقل والصحة والتعليم والبحث. وقد حددت الاستراتيجية في البداية هدفاً بحشد 300 مليار يورو بحلول عام 2027، لكنها تجاوزت هذا الهدف قبل موعده بستينين، إذ أعلنت المفوضية الأوروبية في 2025 أنها حشدت 306 مليارات يورو، فرفعت سقفها الجديد إلى 400 مليار يورو بحلول 2027. وتعمل البوابة العالمية وفق نهج فريق أوروبا (Team Europe) الذي يدمج جهود المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء ومؤسسات التمويل الإنمائي والقطاع الخاص، وتستند إلى ستة مبادئ أساسية هي: القيم الديمقراطية والمعايير العالية، والحوكمة الرشيدة والشفافية، والشراكات المتكافئة، والاقتصاد الأخضر والنظيف، والتركيز على الأمن، وتحفيز القطاع الخاص. وفي ديسمبر 2025، أقر مجلس الاتحاد الأوروبي قائمة المشاريع الرائدة لعام 2026، وتضم 256 مشروعاً تغطي مجالات الرقمنة والمناخ والطاقة والنقل والصحة والتعليم والبحث. وتمثل البوابة العالمية في جوهرها الرد الأوروبي على مبادرة "الحزام والطريق" الصينية.

تشير إلى أن هذه السياسات قد تعيد إنتاج هيمنة الدولة والمنطق الريعي بدلاً من تجاوزه. وتدعم أوروبا هذا التوجه عبر منصة T-MED الاستثمارية، التي تهدف إلى تنسيق الاستثمارات المحتملة في قطاعات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتعبئة رأس المال الخاص لمشاريع الطاقة الخضراء، وذلك في إطار برنامج GET-Med (التحول الأخضر والطاقة للجوار الجنوبي) الذي يهدف إلى تعزيز التحول الأخضر، والصمود المناخي، وإنتاج الطاقة المتجددة، وتقوية الترابط في الجوار الجنوبي ومع أوروبا، بما يتماشى مع أولويات ميثاق المتوسط (راجع الملحق).

ثانياً- تغير المناخ، التحدي المشترك والاستجابات المتباينة

2.1 المتوسط: ريع نفطي وزراعة متأخرة وبؤرة ساخنة للتغير المناخي

يصنف حوض المتوسط كأحد أكثر مناطق العالم تأثراً بتغير المناخ. فظواهر الجفاف والتصحر وندرة المياه وارتفاع منسوب البحر تتفاقم بوتيرة متسارعة، مهددة القطاعات الحيوية كالزراعة والسياحة، ومفاقمة للضغوط الديموغرافية والاقتصادية في دول الجنوب على نحو خاص. تشير الدراسات العديدة (والتي تمتد لفترات عديدة وبلدان عديدة)⁵ إلى وجود علاقة عكسية طويلة الأمد بين الريع النفطي والقيمة المضافة للقطاع الزراعي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يوفر دليلاً على تأثير "المرض الهولندي" الذي يُضعف القطاعات الإنتاجية غير النفطية ويجعل الاقتصادات أكثر هشاشة في مواجهة الصدمات المناخية⁶. فتراجع الزراعة، نتيجة لتحول الموارد نحو القطاع النفطي المزدهر، يزيد من اعتماد هذه الدول على استيراد الغذاء ويعرضها لتقلبات الأسواق العالمية وتداعيات التغير المناخي على سلاسل التوريد.

2.2 الربط بين المناخ والطاقة والهجرة

تشكل العلاقة الثلاثية بين أزمة المناخ، وانعدام أمن الطاقة، والهجرة أحد أبرز التحديات العابرة للحدود في منطقة المتوسط والشرق الأوسط. فالتدهور البيئي، وخصوصاً الجفاف والتصحر، يجبر السكان على ترك أراضيهم، مولداً حركات نزوح داخلية وعابرة للحدود بأرقام قياسية. فعلى

⁵ ke, G. N., Usman, O., & Köksal, C. (2023). "Oil price movements and agricultural production from heterogeneous sub-sectors: Analysing the Dutch disease in an African resource-rich economy." *Natural Resources Forum*. 49 (1), 6–28.

Hardyal, N., Moonsammy, S., & Warner, D. (2024). "A systematic review of the effects and symptoms of the Dutch Disease globally: Lessons for Guyana." *Environment, Development and Sustainability*, 26(3), 5665–5688.

Apergis, N., El-Montasser, G., Sekyere, E., Ajmi, A. N., & Gupta, R. (2014). "Dutch Disease Effect of Oil Rents on Agriculture Value Added in Middle East and North African (MENA) Countries." *Energy Economics*, 45, 485–490. <https://doi.org/10.1016/j.eneco.2014.07.025>.

مستوى العالم نزح ربع مليار شخص قسرياً خلال العقد الماضي (2015-2025) بسبب الكوارث المناخية مثل الفيضانات والعواصف والجفاف، بمعدل 70 ألف نزوح يومياً، وفي العام الماضي، ارتفع عدد النازحين داخلياً بسبب الكوارث الطبيعية والطقس المتطرف إلى 13.6 مليون شخص، بزيادة 37% عن العام السابق.

أما على المستوى الإقليمي، فهناك نزوح داخلي محتمل لـ 13 مليون شخص في الشرق الأوسط بحلول 2050 بسبب التغيرات المناخية. فالجفاف والتصحر هي محركات رئيسية للنزوح، حيث تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أزمة مائية حادة، إذ تحتوي على 1 بالمائة فقط من موارد المياه العذبة العالمية بينما تضم 6% من السكان العالميين، مع توقع استمرار انخفاض هطول الأمطار في شمال أفريقيا وبلاد الشام. أما حوض دجلة والفرات، المشترك بين العراق وسورية وتركيا، وبسبب مشروع جنوب شرق الأناضول التركي للطاقة الكهرومائية الذي أدى إلى انخفاض كبير في توفر المياه، فمن المتوقع أن يشهد انخفاضاً بنسبة 30% في التدفقات المائية بحلول 2050، مما يهدد الزراعة وإمدادات المياه المنزلية.

بالمقابل، تبرز أدوات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي كحلول محتملة لإدارة هذه التحديات. فالحلول الرقمية والذكاء الاصطناعي يمكنها تحسين إدارة أنظمة المياه-الطاقة-الغذاء-النظم البيئية وتطوير أنظمة إنذار مبكر للكوارث المناخية. وقد أظهرت دراسة ميدانية حديثة أجراها "نانتسو" (Nantsou) وزملاؤه (2026)، اعتمدت على 70 مقابلة شبه منظمة مع مهاجرين، أن الكوارث المناخية تدمر سبل العيش في بلدان المنشأ في الجنوب العالمي، وأن اليونان تُعد نقطة دخول رئيسية لهذه التدفقات في شرق المتوسط. كما كشف البحث عن فجوة بين سياسات المناخ العالمية وتدابير التكيف المحلية في بلدان المنشأ، وخلص إلى أن الهجرة المناخية ليست خياراً طوعاً بل استجابة اضطرارية لفقدان سبل العيش. وبالتالي، فالمنطقة تواجه تحدياً وجودياً يتطلب حلاً متكاملاً تجمع بين إدارة الموارد المائية، والتحول الطاقوي المستدام، وسياسات الهجرة العادلة، مع تسخير التكنولوجيا بشكل مسؤول.

2.3 المنطقة العربية في مواجهة التغير المناخي

تُعدّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكثر مناطق العالم تأثراً بتغير المناخ، على الرغم من مساهمتها المحدودة في الانبعاثات العالمية، حيث تواجه الدول العربية تحديات مترابطة تشمل:

- الإجهاد المائي، حيث يعيش 60% من سكان المنطقة في مناطق تعاني من ضغوط مائية حادة، ومن المتوقع أن يتفاقم هذا الوضع.
- الأمن الغذائي، حيث يؤدي تغير المناخ إلى انخفاض غلات المحاصيل البعلية بنسبة 30%، مما يهدد الأمن الغذائي الإقليمي.

- التحديات الديموغرافية، حيث إن تزايد السكان وزيادة أعمارهم يضعان ضغوطاً إضافية على الموارد المحدودة.

كما تُظهر تقارير البنك الدولي (World Bank: 2026a, 2026b) أن التغير المناخي يؤثر بالفعل على الأداء الاقتصادي وسوق العمل في المنطقة، حيث تؤثر درجات الحرارة المرتفعة على الشركات والمبيعات والإنتاجية والأجور وظروف التشغيل، خاصة للشركات الصغيرة والمقيدة مالياً، مع خسائر محتملة في الوظائف خاصة في الصناعات كثيفة الانبعاثات. وفي تموز/يوليو المنصرم، أصدر البنك الدولي تقريراً إقليمياً (World Bank: 2026c) تحت عنوان "بناء الأمن الغذائي وخلق فرص العمل" (Building Food Security Creating Jobs) يركّز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، ورد فيه بأنه يمكن للمنطقة استغلال الفرص، بتطوير أنظمة زراعية وغذائية أقوى، وتحسين التغذية، ومواجهة انعدام الأمن الغذائي، وخلق الوظائف، باستثمارات طموحة وإصلاح مناخ الأعمال. ويمكن للمنطقة رؤية 5 ملايين وظيفة جديدة بحلول 2050 في قطاع الأغذية والزراعة.

ورغم تحديات تطور الطلب على الغذاء، وقيود الإنتاج المحلي تحت تأثير تغير المناخ وندرة المياه الحادة، وإدارة التجارة وضعف كفاءة السياسات التجارية والخدمات اللوجستية (الحواجز غير الجمركية، وارتفاع تكاليف النقل والتخزين)، والتأثير المدمر للنزاع على النظم الغذائية، فإنّ التحول من الإعانات المُكَلِّفة (الدعم الحكومي الباهظ الذي يُثقل الميزانية دون تحقيق استدامة) نحو الابتكار ونحو أنظمة الأغذية الزراعية المرنة (النظم القادرة على الصمود والتعافي أمام الصدمات المناخية والاقتصادية والأمنية)، والتجارة الفعالة (تدفق السلع الغذائية عبر الحدود دون عوائق إدارية أو جمركية غير ضرورية)، والبنية التحتية المستدامة (مشاريع التخزين والنقل والري والطاقة التي تراعي الاستدامة البيئية والاقتصادية)، فإن المنطقة العربية أمام آفاقاً واسعة للتحوّل الأخضر، حيث يمثل قطاع صناعة التبريد على سبيل التحديد، فرص نموّ جديدة بقيمة 46 مليار دولار. كما أن توسيع الري المستدام وحده يمكن أن يخلق ما لا يقلّ عن 245 مليون وظيفة عالمياً، لكن لا بدّ من إصلاحات يمكن أن تحقّق مكاسب متعددة: مساعدة الشركات على التكيف مع الإجهاد المناخي ومعالجة الحواجز طويلة الأمد أمام الإنتاجية والاستثمار.

2.4 اتجاهات تسعير الكربون 2026

ضمن تقريره السنوي الصادر بشهر أيار/مايو 2026 بعنوان "أوضاع وآفاق أسعار الكربون" (State and Trends of Carbon Pricing)، قدّم البنك الدولي لمحة محدثة عن أدوات تسعير الكربون الحالية والناشئة عالمياً

- الإيرادات القياسية: حيث بلغت إيرادات تسعير الكربون التي جمعتها الحكومات في 2025 ما مقداره 107 مليار دولار، بزيادة 2% عن العام السابق، وحيث تضاعفت الإيرادات خلال العقد ثلاث مرات (من أقل من 30 مليار دولار في 2016). كما زاد عدد السياسات⁷ ليلبلغ 87 سياسة تسعير كربون مطبقة، بزيادة 7 سياسات عن العام السابق.
- تغطي آليات التسعير المباشر للكربون حالياً ما يزيد عن 29% من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، حيث بلغ متوسط سعر الكربون نحو 21 دولاراً للطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في 2025. كما ارتفعت إصدارات اعتمادات الكربون بنسبة 8% بين عامي 2024 و2025.

على المستوى الوطني، شهدت السعودية إطلاق منصة RVCMC لتداول الكربون الطوعي، حيث بلغ سعر الأرصدة في أولى عملياتها حوالي 10 دولارات للطن، مع خطط لإطلاق نظام امتثال إلزامي بحلول عام 2028. وفي الإمارات، تم إنشاء سجل وطني للأرصدة الكربون والذي يُعتبر أداة مالية قابلة للتداول، وحدد حداً أدنى للانبعاثات (500 ألف طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً) ويلزم الجهات بتقديم تقارير سنوية، كخطوة تمهيدية لنظام امتثال مستقبلي.

2.5 الدلالات على الدول العربية

تُعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق تأثراً بتغير المناخ، مع تحديات مائية وغذائية ووظيفية كبيرة، لكنها أيضاً تملك فرصاً في الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة. فعلى سبيل التحديد، يلتزم البنك الدولي بمساندة البلدان لزيادة إمكانية الحصول على التمويل عبر أسواق الكربون. كما أن تطوير حلول ذكية مناخياً يمكن أن يجذب استثمارات جديدة، خاصة وأن آلية تعديل الكربون

(7) في سياق تقرير البنك الدولي عن تسعير الكربون، يقصد بالسياسات (Policies): الأطر الرسمية المعتمدة من الحكومات التي تحدد كيفية التعامل مع الانبعاثات الكربونية، وتشمل القوانين واللوائح والبرامج الوطنية التي تنشئ وتُنظّم أدوات تسعير الكربون. فهي الإطار الأوسع الذي تُبنى داخله الأدوات التنفيذية المحددة، مثل ضريبة الكربون أو نظام تداول الانبعاثات. والفرق بين السياسة والأداة جوهري: فالسياسة هي القرار الاستراتيجي والالتزام الرسمي، مثل "اعتماد تسعير الكربون كأداة للحد من الانبعاثات" أو "إطلاق نظام وطني لتداول الانبعاثات"، وهي تحدد الهدف والإطار القانوني والجهة المسؤولة. أما الأداة فهي الآلية التنفيذية المحددة ضمن تلك السياسة، مثل مستوى ضريبة الكربون (مثلاً 25 دولاراً للطن)، أو طريقة توزيع الحصص في نظام التداول، أو آلية استخدام الإيرادات. وهذا التمييز مهم لأن تقرير البنك الدولي يقيس عدد السياسات المطبقة وليس عدد الأدوات، فالسياسة الواحدة قد تتضمن أدوات متعددة، وبالتالي فإن عدد السياسات يعكس الانتشار الجغرافي والنطاق القانوني، وليس بالضرورة عدد الآليات التنفيذية.

على الحدود الأوروبية (EU CBAM)⁸ - قد تؤثر، منذ دخولها مرحلتها الإلزامية في 1 كانون الثاني/يناير 2026، على صادرات المنطقة واستثماراتها، خاصة في القطاعات كثيفة الكربون. وبالتالي فإن الدول العربية بحاجة إلى إصلاحات لتحسين القدرة التنافسية الخضراء والاستعداد لمتطلبات التجارة العالمية.

ففي تقرير المنافسة في مواجهة مخاطر المناخ الذي أصدره البنك الدولي في حزيران/يونيو 2026 "التنافسية في مواجهة مخاطر المناخ" (Competing in the Face of Climate Risks) المخصص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، يبين:

- أن مخاطر الأمس أصبحت حقائق، وأن مخاطر المناخ لم تعد مستقبلية؛ فهي تؤثر بالفعل على الوظائف والتجارة وسبل العيش عبر المنطقة.
 - وأن درجات الحرارة المرتفعة تقلل من أداء الشركات، خاصة الشركات الأصغر التي تواجه خسائر أكبر. مع ذلك، يمكن تحويل الحرارة الشديدة إلى فرص اقتصادية، ومساعدة الشركات على التكيف مع الإجهاد المناخي ومعالجة الحواجز طويلة الأمد أمام الإنتاجية والاستثمار.
- فكما ورد في تقرير البنك الدولي الأخير "أوضاع وآفاق أسعار الكربون"، الذي يعتبر المرجع الأساسي لفهم الأسعار عالمياً، فإن متوسط سعر الكربون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يبلغ حوالي 2 دولار أمريكي لكل طن من ثاني أكسيد الكربون⁹، وهو أدنى بكثير من الأسعار في أوروبا (68 دولاراً) وأمريكا الشمالية (34 دولاراً)؛ ويعود ارتفاع السعر الأوروبي

(8) تقوم آلية تعديل الكربون على الحدود الأوروبية (Carbon Border Adjustment Mechanism: CBAM) وهي أداة أقرها الاتحاد الأوروبي كـ"ضريبة كربون حدودية" تُفرض على المنتجات المستوردة عالية الكثافة الكربونية عند دخولها السوق الأوروبية، وتشمل حالياً قطاعات الحديد والصلب والألمنيوم والإسمنت والأسمدة والهيدروجين والكهرباء، على منطقتين أساسيتين: مفاده أن المنتجين الصناعيين داخل الاتحاد الأوروبي ملزمون بشراء "تصاريح انبعاثات" من نظام تداول الانبعاثات الأوروبي (EU ETS) لتغطية انبعاثاتهم، بينما لا تتحمل المنتجات المستوردة من خارج الاتحاد الأوروبي هذه التكلفة. ويؤدي هذا التفاوت إلى منح المنتجات المستوردة ميزة سعرية غير عادلة، وقد يشجع على نقل الإنتاج عالي الكربون إلى خارج أوروبا (وهو ما يُعرف بـ"تسرب الكربون"). ولمعالجة ذلك، تلزم الآلية المستوردين الأوروبيين بشراء شهادات تعادل الانبعاثات المضمنة في وارداتهم، بسعر مرتبط بسعر الكربون، مع خصم ما دفعه المنتج فعلياً من سعر للكربون في بلد المنشأ، بما يحقق تكافؤاً في تكلفة الكربون بين المنتجات المستوردة والمنتجات الأوروبية. وتهدف الآلية بذلك إلى منع تسرب الكربون نحو بلدان ذات سياسات مناخية أقل صرامة، وإلى تحفيز الشركاء التجاريين على تسعير الكربون. وقد بدأت مرحلتها الانتقالية (التزام بالإبلاغ فقط) في تشرين الأول/أكتوبر 2023، ودخلت مرحلتها النهائية الإلزامية حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني/يناير 2026، على أن يبدأ بيع الشهادات عام 2027 عن واردات 2026.

(9) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يبلغ متوسط سعر الكربون حوالي 2 دولار لكل طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وفقاً لتقرير حالة واتجاهات تسعير الكربون 2026 الصادر عن البنك الدولي، فهذا الرقم لا يعكس مستوى تسعير الكربون في المنطقة كلها، إذ إن الأداة الوحيدة المسجلة هي ضريبة الكربون في "إسرائيل"، بينما تغيب شمال أفريقيا تماماً عن أنظمة تسعير الكربون، وهذا الرقم أدنى بكثير من الأسعار بأوروبا (68 دولاراً) وأمريكا الشمالية (34 دولاراً)، وهو ما يعكس غياب أدوات تسعير الكربون الفعلية في معظم دول المنطقة، وليس انخفاضاً في مستوى السياسات المطبقة.

إلى نظام تداول الانبعاثات الأوروبي (EU ETS) القائم منذ 2005، الذي يفرض سقفًا إجماليًا متناقصًا سنويًا على انبعاثات قطاعات الكهرباء والصناعة والطيران والنقل البحري، مع تقليص تدريجي للحصص المجانية، وآلية «احتياطي استقرار السوق» التي تسحب فائض الحصص من التداول، ما يرفع ندرتها وسعرها، فضلاً عن ضرائب الكربون الوطنية في عدد من الدول الأعضاء (كالسويد وفرنسا). من جهة أخرى، يوضح كتاب صندوق النقد الدولي "الإمكانات المتاحة للأدوات المالية التصحيحية على منتجات الطاقة" (The potential for corrective fiscal instruments on energy products, 2026) أن معظم دول المنطقة لا تفرض ضرائب على استهلاك الوقود الأحفوري، ولا يوجد أي منها يتبنى تسعيراً صريحاً للكربون، مع وجود استثناءات محدودة لضرائب المكوس في دول مثل مصر والأردن والمغرب. وفي إطار دعم الاتحاد الأوروبي للجوار الجنوبي، يبرز برنامج MEDSTAT للتعاون الإحصائي الأورومتوسطي، حيث أعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده لدعم عودة سوريا مثلاً إلى المبادرة، كما أطلق برنامج "دعم الحقوق الأساسية والحوكمة الديمقراطية في الجوار الجنوبي" (2025-2027) الذي يهدف إلى تعزيز المرونة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الجوار الجنوبي، والمساهمة في الحفاظ على الحقوق الأساسية والنهوض بالحوكمة الديمقراطية. وتشمل قائمة الدول المستفيدة من برامج الجوار الجنوبي: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس.

كما تبرز دراسة "تايلر وفرانسييس" (Taylor & Francis, 2025) تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، بأنه رغم عدم وجود ضرائب كربون أو أسواق منظمة محلياً، فإن جميعها أبدت اهتماماً بأسواق الكربون الدولية في مساهماتها الوطنية المحدثة (Nationally Determined Contributions NDCs)، مع وجود خطط في السعودية والإمارات لتشغيل آليات وطنية للتسجيل والتداول. أما كريستوفر كودينغ فيبين في تقريره "ما بعد النفط: سباق خليجي لتحديد قيمة الكربون" (Beyond Oil: The Gulf's Race to Define Carbon Value) (MEES, 2025) الجانب الجيوسياسي والاقتصادي للموضوع، موضحاً كيف أن قوانين مثل آلية تعديل حدود الكربون الأوروبية (CBAM) تدفع دول الخليج لبناء أنظمة وطنية لتسجيل الكربون وتحديد قيمة الكربون لمنتجاتها المصدرة، مثل الأمونيا والهيدروجين. وبالتالي، فإن أسواق الكربون في الدول العربية (وخاصة الخليجية) لا تزال ناشئة، وتتجه حالياً نحو بناء أنظمة طوعية، تسبق إنشاء أنظمة إلزامية (امتثال إلزامي منذ 2026/7/1 مع غرامات عدم الالتزام)، مع التركيز على تسجيل واعتماد أرصدة الكربون لمشاريع الهيدروجين الأخضر واحتجاز الكربون. لا يزال سوق الكربون مجزئاً على المستوى الوطني، لكن هناك جهود لتعزيز التعاون الإقليمي لتوحيد المعايير، خاصة مع الضغوط الأوروبية التي تفرض على المصدرين حساب البصمة الكربونية لمنتجاتهم، ولا سيما بعد أن أضحت آلية CBAM إلزامية منذ 1 كانون

الثاني/يناير 2026، إذ بات على المستوردين الأوروبيين شراء شهادات تعادل الانبعاثات المضمنة في وارداتهم من السلع المشمولة.

ثالثاً- من نموذج الربيع إلى التنمية الإنتاجية، دور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

3.1 المرض الهولندي واقتصادات الربيع المتنوعة

يشير مفهوم "المرض الهولندي" إلى الآثار السلبية لطفرة ريعية تعتمد على الموارد الطبيعية (كإنتاج النفط أو الغاز) على القطاعات الاقتصادية الأخرى، من خلال ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وتحول الموارد الأخرى (خاصة اليد العاملة) من القطاعات القابلة للتداول (كالزراعة والصناعة) نحو القطاع الريعي المزدهر والقطاعات غير القابلة للتداول (الخدمات). وتتجاوز ظاهرة الربيع في دول الجنوب المتوسطي والخليج العربي النفط والغاز، لتشمل أنماطاً متنوعة كالسياحة (في مصر وتونس والمغرب)، وتحويلات العمال المهاجرين، وإيرادات قناة السويس، وعوائد التراث. هكذا يسمح هذا التنوع في مصادر الربيع بفهم أفضل لتنوع اقتصادات الربيع في المنطقة والعلاقات المعقدة بين الربيع والمؤسسات والنمو الاقتصادي. ويولد نموذج الربيع، بأنماطه المتعددة، اقتصاداً يحبط الحوافز للإنتاجية والابتكار، ويُضعف المؤسسات، ويخلق اعتماداً على الإيرادات الخارجية.

3.2 دور الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا في كسب الزمن وتخفيض التكاليف

في مواجهة تحديات التحول المنشود، تبرز التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي كأدوات حاسمة لتجاوز نموذج الربيع نحو نموذج تنموي إنتاجي قائم على المعرفة والابتكار. ويمكن تكثيف هذه الأدوات في المحاور التالية:

- أولاً: تحسين كفاءة الطاقة والموارد: تساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين إدارة شبكات الكهرباء، وتقليل الفاقد، وموازنة العرض والطلب، خاصةً مع انتشار مصادر الطاقة المتجددة المتقطعة. كما تساعد في تحسين كفاءة الري وإدارة الموارد المائية في الزراعة، وهذا قطاع حيوي في المتوسط الذي يعاني من ندرة المياه.
- ثانياً: دفع الابتكار والاقتصاد الدائري: تتيح تقنيات الذكاء الاصطناعي، تطوير أنظمة فرز ذكية للنفايات، وتعزيز مفهوم "التكافل الصناعي" حيث تتحول مخلفات صناعة إلى مواد خام لأخرى. وهذا يخفف التكاليف ويخلق فرص عمل خضراء جديدة، ويحقق أهدافاً بيئية واقتصادية في آنٍ واحد.

- ثالثاً: تسريع التحوّل الهيكلي وتقليل الاعتماد على الريع: يمكن لتوظيف التكنولوجيا في قطاعات اقتصادية جديدة (كالتكنولوجيا المالية، والتجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية، والصناعات التحويلية المعتمدة على التكنولوجيا) أن يخلق مسارات تنموية بديلة تقلل الاعتماد على الإيرادات الريفية، وتستوعب البطالة، وترفع الإنتاجية. ويكون كسب الزمن هنا من خلال تسريع وتيرة التعلم والابتكار، وتجاوز مراحل التنمية التقليدية الطويلة.
- رابعاً: تحسين الحوكمة وتقليل الفساد: يمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحوكمة (كالشفافية في المالية العامة، وتتبع المشاريع، وتحسين الخدمات الحكومية) أن تحدّ من فرص الريع والفساد، وتعزز كفاءة المؤسسات، وهذا شرط أساسي للتحوّل من نموذج الريع إلى نموذج تنموي شامل.

رابعاً: دروس من تجارب تنمية مقارنة (فيتنام وإندونيسيا وتركيا والمغرب وتونس)

4.1 مسار التحوّل الهيكلي: من الزراعة إلى التصنيع والخدمات

شهدت الدول الأربع (تركيا والمغرب وتونس ومصر) بين ستينيات القرن الماضي وعام 2011 تحولاً هيكلياً واسعاً تمثّل في توسّع القطاعين الصناعي والخدمي وانكماش القطاع الزراعي. لكن وتيرة هذا التحوّل تباطأت بشكل ملحوظ في مصر والمغرب منذ سبعينيات القرن الماضي، بينما استمرّت في تركيا وتونس.

وعلى الرغم من تحقيق معدلات نمو اقتصادي تراوحت بين 4-5% خلال الفترة ذاتها، إلا أن هذا النمو لم يترجم إلى خلق فرص عمل كافية. فقد ظلّت معدلات البطالة مرتفعة ومستمرة في الدول الأربع منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، وبلغت ذروتها في تونس والمغرب (نحو 15% و13% على التوالي)، بينما تراوحت في مصر وتركيا بين 9-10%. وهذا يكشف عن معضلة أساسية: أنّ النمو الاقتصادي وحده لا يكفي لامتناع البطالة إذا لم يصاحبه تحول هيكلي حقيقي يوسع القاعدة الإنتاجية ويخلق وظائف لائقة.

4.2 مقارنة بين تجارب النجاح النسبي

تقدّم تركيا نموذجاً للتحوّل الهيكلي الأكثر تقدماً بين الدول الأربع، مع تنوع أكبر في الهيكل الإنتاجي، وصادرات صناعية أكثر تطوراً، وقدرة أفضل على جذب الاستثمارات الأجنبية. ويعكس هذا الأمر مساراً تنموياً أطول وأكثر استقراراً، مدعوماً بسياسات صناعية نشطة على مرّ العقود، على الرغم من استمرار تحديات البطالة وضعف معدلات المشاركة في القوى العاملة.

بينما حققت تونس أسرع تقارب في الدخل بين الدول الأربع، متجاوزة المغرب ومصر رغم انطلاقها من مستويات مماثلة في الستينيات. وهذا يشير إلى فعالية نسبية لسياساتها التنموية والصناعية في فترات معينة. لكن هذا المسار قد تعطل مع اندلاع الثورة التونسية أواخر 2010 (فاتحة «الربيع العربي») وما تلاها من عدم استقرار سياسي واقتصادي، مما يؤكد هشاشة المكاسب التنموية في غياب الاستقرار المؤسسي.

أما المغرب فكان الأبطأ في اللحاق بالدول الأخرى، على الرغم من تحسّن أدائه في خفض البطالة منذ التسعينيات بشكلٍ مطرد. ويعكس هذا تحديات بنيوية أعمق تتعلق بضعف التنويع الاقتصادي، واعتماد أكبر على القطاع الزراعي والخدمي، وهشاشة أكبر في مواجهة الصدمات الخارجية. إلا أن المغرب استطاع مؤخراً بفضل نظامه الوطني للابتكار (National System of Innovation) أن يؤسس لقاعدة إنتاجية تكنولوجية في قطاعات هامة ليس أقلها الطائرات حيث تتخذ عشرات الشركات العالمية من المغرب موقعاً لتصنيع مكونات الطائرات المتقدمة. أما فيتنام وإندونيسيا، فتمثلان نموذجين آسيويين للتحوّل من اقتصادات زراعية إلى قوى صناعية وتصديرية، بالاستفادة من سلاسل القيمة العالمية، والاستثمار في التعليم والبنية التحتية، واعتماد سياسات صناعية نشطة قادرة على التكيف مع المتغيرات الدولية. يختلف هذا المسار جوهرياً عن مسار الدول المتوسطة التي ظلت أسيرة لنموذج الربيع بدرجات متفاوتة، ولم تستطع بناء قاعدة صناعية قادرة على المنافسة العالمية وخلق فرص العمل الكافية.

خامساً: المسألة السكانية بين العمالة والبطالة والهجرة

5.1 ديناميكيات سوق العمل في المتوسط

تعاني دول جنوب المتوسط من تحديات ديموغرافية وسوق عمل معقدة. فمعدلات المشاركة في القوى العاملة منخفضة، ولا تتجاوز نصف السكان في سن العمل، وقد شهدت هذه النسبة تراجعاً في جميع الدول الأربع (تركيا، مصر، المغرب، تونس) خلال العقود الماضية، مع تراجع حاد في تركيا بشكل خاص. ويرافق ذلك استمرار البطالة بمعدلات مرتفعة، لتشكل ظاهرة مزمنة تعكس فشل أنماط النمو في استيعاب الزيادة السكانية والتحويلات الهيكلية المطلوبة. وهذه البطالة، خاصة بين الشباب والنساء، تشكل دافعاً رئيسياً للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، وتغذي التوترات الاجتماعية والسياسية، وتُضعف تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية (إذ لا يساهم العاملون عن العمل والعاملون في القطاع غير المنظم في صناديق الضمان الاجتماعي)، كما تضيق القاعدة الضريبية للدولة في وقتٍ يتزايد فيه الطلب على الخدمات العامة (التعليم والصحة والسكن والنقل) بفعل النمو السكاني، مما ينعكس تراجعاً في حجم هذه الخدمات وجودتها.

5.2 الهجرة كظاهرة عابرة للحدود واستجابة للضغط

تمثل الهجرة في المتوسط ظاهرة متعددة الأبعاد، ترتبط عضوياً بالضغط الاقتصادي والبيئية والسياسية. فالهجرة هي "ترمومتر" (مقياس حرارة) لعدم المساواة العالمية، كما أنها عامل محفز للتوترات السياسية في دول المستقبل. وتشكل أزمة المناخ وانعدام أمن الطاقة عوامل طرد إضافية، تدفع السكان للنزوح الداخلي أو العابر للحدود. وفي هذا السياق، يؤثّق تقرير المنظمة الدولية للهجرة (IOM) الصادر في 2026 عن مسارات الهجرة العالمية (يناير-أبريل 2026) مفارقة مأساوية: انخفاض حاد في عدد الوافدين إلى أوروبا (بنسبة 46% على الطريق المركزي) يقابله تضاعف في عدد الوفيات، مع وفاة أو فقدان 821 شخصاً على الطريق المركزي، و244 على الطريق الشرقي (بزيادة 259%). ويربط التقرير هذه الزيادة في الوفيات بإعصار "هاري" الذي ضرب المنطقة في يناير 2026. كما يشير إلى أن الصراعات والضغط الاقتصادي والسياسات المتغيرة التي أعادت تشكيل مسارات الهجرة خلال الفترة المشمولة.

وفي الوقت نفسه، يعتمد اقتصاد جنوب أوروبا على العمالة المهاجرة في قطاعات حيوية كالزراعة (مثل الزراعة المكثفة في ألمرية بإسبانيا)، والبناء، والخدمات. وهذا يخلق تناقضاً: فبينما تُقيد الحدود وتُعسّك لوقف تدفق البشر، فإن اقتصادات الشمال تحتاج فعلياً إلى هذه اليد العاملة، مما يغذي أشكالاً من الاستغلال والهشاشة الاجتماعية. أما بالنسبة لدول الخليج العربي، فتشكّل وجهة رئيسية للهجرة من جنوب المتوسط (وخصوصاً مصر)، مما يخلق تدفقات مالية كبيرة (تحويلات العمال) التي تشكّل مصدراً مهماً للدخل القومي والاستقرار الاقتصادي. وهذا يربط مصير دول جنوب المتوسط بالخليج عبر ممرات هجرة ورؤوس أموال، مما يستدعي مقارنة إقليمية متكاملة لهذه الظاهرة تتجاوز الحدود الوطنية. وقد أضاف بحثٌ طبي محكّم نشره "أكورسو" (Accurso) وزملاؤه (2026) في مجلة (Travel Medicine and Infectious Disease) بعداً صحياً لهذه الظاهرة، باستخدامه جزيرة لامبيدوسا الإيطالية كـ"واجهة استشعار" مبكرة لرصد التحولات الوبائية الناتجة عن الضغوط المناخية والهجرة. وقد حلّل كيف يؤدّي ارتفاع حرارة البحر المتوسط إلى توسّع النطاقات البيئية للبعوض الناقل للأمراض مثل حمى غرب النيل، وربط بين ظروف العبور في شمال إفريقيا (الاكتظاظ، المياه غير الآمنة، سوء التغذية) وزيادة الهشاشة الصحية.

سادساً: دول المنطقة: نحو نموذج تنموي جديد، خيار استراتيجي

6.1 عناصر النموذج التنموي المطلوب والتكامل الإقليمي

انطلاقاً من التحليل السابق، يمكن الإحاطة بعناصر النموذج التنموي الجديد، الذي يتجاوز نموذج الربيع ويرتكز على المبادئ المعروضة أدناه.

- أولاً: التحول إلى اقتصاد المعرفة والابتكار: الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير والتكنولوجيا، وخصوصاً الذكاء الاصطناعي، كأداة لرفع الإنتاجية، وتسريع التحول الهيكلي، وتوليد فرص عمل جديدة في قطاعات واعدة.
- ثانياً: التنمية الخضراء والعادلة: إدماج أهداف الاستدامة البيئية (كفاءة الطاقة، الطاقة المتجددة، الاقتصاد الدائري، التكيف مع تغير المناخ) في صميم استراتيجيات التنمية، مع ضمان انتقال عادل يشمل الفئات الأكثر هشاشة ولا يفاقم التفاوتات.
- ثالثاً: التكامل الإقليمي الفاعل: تجاوز المنطق التنافسي الضيق نحو شراكات إقليمية متعددة المستويات تشمل الطاقة، والمياه، والغذاء، والمناخ، والهجرة، والاستثمار. ويتطلب ذلك حوكمة مشتركة قادرة على التوفيق بين المصالح الوطنية المتضاربة ومواجهة التحديات المشتركة.
- رابعاً: الإصلاح المؤسسي ومكافحة الفساد: تعزيز الشفافية والمساءلة وكفاءة المؤسسات، والحد من فرص الربيع والفساد، كشرط أساسي لجذب الاستثمارات وتحسين مناخ الأعمال وتوجيه الموارد نحو الاستخدامات الإنتاجية.
- خامساً: سياسات سوق عمل نشطة: تصميم سياسات تشغيلية تتجاوز الحلول المؤقتة، وتركز على تطوير المهارات المطلوبة لسوق العمل المستقبلي، ودعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي، ومعالجة جذور الهجرة القسرية.

يأتي هذا في ظل تحول نوعي في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه جواره الجنوبي، حيث يمثل الانتقال من سياسة الجوار الأوروبية الموحدة (ENP) إلى الإطار الجديد القائم على ميثاق المتوسط، والمديرية العامة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخليج (DG MENA)، وخطة الاستثمار الاقتصادي، قفزة نوعية في علاقات الاتحاد الأوروبي مع جواره الجنوبي، بإطار أكثر تخصيصاً ومرونة وتركيزاً على الشراكة المتكافئة والاستثمار المشترك، مما يفتح آفاقاً واسعة للتعاون مع دول المنطقة في مجالات الإصلاح المؤسسي، والحوكمة، والطاقة، والتحول الرقمي، والتنمية المستدامة.

6.2 العلاقة مع الخليج العربي: ممرات متعددة

تتجاوز العلاقة بين المتوسط والخليج العربي ممرات الطاقة التقليدية، لتشمل عدة أبعاد:

- ممرّات الطاقة والاستثمارات: يشكل الخليج مصدراً رئيسياً للنفط والغاز للدول المتوسطة، كما يملك صناديق سيادية ضخمة تستثمر في مشاريع البنية التحتية والطاقة المتجددة في المنطقة. وهذا يخلق شبكات اعتماد متبادل وتكاملاً اقتصادياً.
 - ممرات الهجرة والتحويلات: تمثل دول الخليج وجهة رئيسية للعمالة من جنوب المتوسط، مما يولّد تدفقات مالية مهمة تساهم في الاستقرار الاقتصادي لدول المصدر.
 - ممرات الأمن والاستقرار: يتأثر استقرار دول المتوسط بسياسات دول الخليج وبالتنافس فيما بينها، إذ تنخرط هذه الدول بأدواتها المالية والسياسية، وأحياناً العسكرية، في أزمات المتوسط (ليبيا، سورية، لبنان، مصر)، وكثيراً ما تدعم أطرافاً متنافسة. ومن ثم فإنّ الخليج ليس بالضرورة عامل استقرار، بل قد يكون عامل استقطاب يعمّق الانقسامات، ما لم تُبَنّ أطر تنسيق إقليمي تحدّ من هذا التنافس وتوجّهه نحو الاستثمار والتنمية.
 - التحديات المشتركة: يتشارك الطرفان في تحديات ندرة المياه والأمن الغذائي والتحول الطاقوي، مما يخلق آفاقاً للتعاون في مجالات التكنولوجيا والاستثمارات الخضراء والأمن المائي والغذائي.
- بالتالي فإنّ منطقة المتوسط تقدم نموذجاً فريداً للتحديات والفرص في عالمٍ مترابط يشهد تحولات عميقة على صعيد الطاقة والمناخ والتنمية. بالتالي، ليست تحولات الطاقة في المتوسط مجرد مسألة تقنية، بل هي منعكس لتحولات جيوسياسية واجتماعية واقتصادية شاملة تعيد تعريف العلاقة بين الشمال والجنوب، وبين الإنسان والموارد.
- إن نموذج الربيع، بأنماطه المتعدّدة من نفط وغاز وسياحة وقناة السويس وترانزيت، أثبت محدوديته في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. بل أدّى إلى هشاشة اقتصادية، وبطالة مزمنة، وتفاوتات اجتماعية، وهجرة غير منظمة، وإضعاف للقدرات الإنتاجية والمؤسسية، كما جعل الدول عرضة لـ"المرض الهولندي" الذي يقوّض القطاعات المنتجة ويخلق اعتماداً على الإيرادات الخارجية.
- في المقابل، تمثّل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي أدوات حاسمة لكسب الزمن في مسار التنمية، وتخفيض التكاليف، وتجاوز مراحل النمو التقليدية. فمن خلال تحسين كفاءة الطاقة والموارد، ودفع الابتكار والاقتصاد الدائري، وتسريع التحول الهيكلي، وتحسين الحوكمة، يمكن للتكنولوجيا أن تساهم في بناء نموذج تنموي جديد يقوم على المعرفة والإنتاجية والاستدامة.
- فتجارب دول كفيتنام وإندونيسيا وتركيا، وحتى المغرب وتونس في فترات معينة، دروساً قيمة حول إمكانية التحول من نموذج الربيع إلى نموذج تنموي إنتاجي، شريطة توفر الإرادة السياسية، والسياسات الصناعية النشطة، والاستثمار في البشر والبنية التحتية، والإصلاح المؤسسي، والتكامل الإقليمي الفاعل.

وفي نهاية المطاف، فإن مستقبل المتوسط يتوقف على قدرة دوله وشعوبه على تجاوز المنطق الضيق للمصالح الوطنية، نحو تبني رؤية إقليمية مشتركة للتكامل والتعاون، ترتكز على الاعتراف بالمصير المشترك في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية، والاستثمار في الابتكار والمعرفة كركيزة للتنمية المستدامة، وتحويل التحديات العابرة للحدود إلى فرص للتضامن والتقدم المشترك.

الخلاصة: ماذا بعد؟

بالتحليل الأخير، تتقاطع أزمة المناخ، وتحولات الطاقة، والهجرة، والأمن الاقتصادي في نسيج معقد في بلاد حوض المتوسط والخليج، فالمتوسط ليس مجرد فضاء جغرافي، بل نظام اقتصادي ببنى سياسي متكامل تتداخل فيه مصائر دول الشمال والجنوب، وتتصل ديناميكياته بتحولات الخليج العربي عبر ممرات الطاقة والتجارة، وحيث يُصنف المتوسط كـ"نقطة ساخنة" مناخية، إذ ترتفع حرارته بوتيرة تفوق المعدل العالمي بنحو 20%، مما يفاقم الإجهاد المائي والأمن الغذائي والبطالة خاصة بين الشباب في دول الضفة الجنوبية، مما يغذي الهجرة غير النظامية والتوترات السياسية.

كما يعكس المشهد الطاقوي انقساماً بنيوياً عميقاً: فبينما تسعى دول الشمال إلى الحياد الكربوني، يعتمد جنوب المتوسط على الوقود الأحفوري رغم إمكاناته الشمسية والريحية الهائلة. لكن عدم التناظر هذا يخلق فرصاً للتكامل متعددة الأبعاد.

يعدّ تغير المناخ التحدي المشترك الأبرز، مع تفاقم الجفاف والتصحر وندرة المياه، وارتفاع منسوب البحر. وترتبط أزمة المناخ ارتباطاً وثيقاً بانعدام أمن الطاقة والهجرة، لكن يمكن تحويل الحرارة الشديدة إلى فرص اقتصادية عبر التكيف والاستثمار في أنظمة زراعية وغذائية مرنة، وإصلاحات لتحسين القدرة التنافسية الخضراء.

تعاني دول جنوب المتوسط من أنماط ريعية متعدّدة (النفط، الغاز، السياحة، قناة السويس، التحويلات)، مما يعيق الإنتاجية والابتكار، ويُضعف المؤسسات، ويخلق بطالة مزمنة وهشاشة اقتصادية. في المقابل، تبرز التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي كأدوات حاسمة لكسب الزمن وتخفيض التكاليف، عبر تحسين كفاءة الطاقة والموارد، ودفع الابتكار والاقتصاد الدائري، وتسريع التحول الهيكلي، وتحسين الحوكمة والحد من الفساد.

ناهيك عن المسألة السكانية، التي تعكس ضعف مشاركة القوى العاملة والبطالة المزمنة، والتي تُشكل دافعاً رئيسياً للهجرة نحو أوروبا والخليج، مما يربط مصير المنطقة بالخليج عبر ممرات الهجرة والتحويلات والاستثمارات والأمن.

وبالتحليل الأخير، فإن تبني نموذج تنموي جديد يتجاوز الريع أصبح ضرورة ملحة خاصة وأن الاستفادة من اقتصاد المعرفة والابتكار، والاعتماد على التنمية الخضراء والعادلة، والتكامل الإقليمي الفاعل، والإصلاح المؤسسي، وسياسات سوق عمل نشطة. إن مستقبل المتوسط يتوقف على قدرة دوله على تبني رؤية إقليمية مشتركة، تعترف بالمصير المشترك في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية، وتحول التحديات العابرة للحدود إلى فرص للتضامن والتقدم المشترك.

وماذا بعد؟ يقتضي هذا التحليل فتح مسار بحثي جديد يضع الهجرة والشباب في صميم سياسات التنمية، لا كمتغيرات تابعة بل كفعاكين مركزيين في أي نموذج مستقبلي. فالشباب العربي، الذي يشكل نسبة مرتفعة من السكان في دول الجنوب المتوسطي، ليس فقط ضحية للبطالة والهجرة القسرية، بل هو طاقة إنتاجية هائلة إذا ما أُتيحت له الفرص. ومن هنا، تصبح إدارة الموارد واستخداماتها اختباراً حقيقياً لجدية الدول في تحقيق التنمية المستدامة: فالثروات النفطية والغازية، والإمكانات الشمسية والريحية، والموارد المائية الشحيحة، يجب أن تُوجَّه لخدمة الإنسان أولاً، لا لتمويل أنماط استهلاكية ريعية أو حروب إقليمية. إن النموذج الاقتصادي المطلوب ليس ذلك الذي يقاس بمعدلات النمو الإجمالي، بل ذلك الذي يترجم إلى وظائف لائقة، وحماية اجتماعية، وعدالة توزيعية، وكرامة إنسانية.

إذ لا تقتصر تداعيات الهجرة على المهاجرين أنفسهم، بل تمتد لتطال البنى الاقتصادية والاجتماعية في كل من الدول المصدرة والدول المستقبلة، مما يجعلها قضية تنموية شاملة تتطلب معالجة جذرية. ففي الدول المصدرة للهجرة، يؤدي فقدان الشباب في سن العمل إلى ما يُعرف بـ"هجرة الأدمغة" و"تزييف الكفاءات"، حيث تفقد هذه الدول أهم مواردها البشرية وأكثرها قدرة على الإبداع والإنتاج. كما يؤدي هذا النزوح إلى تفكك الأسرة، وارتفاع نسبة الإعاقة، وتراجع الإنتاجية، واعتماد متزايد على تحويلات المهاجرين التي تصبح مصدراً هشاً ولكن رئيسي، للدخل القومي. كما أن هجرة الشباب تُفْرِغ المجتمعات من طاقاتها الحيوية، وتُضعِف الضغط الشعبي المطالب بالإصلاح، وتُعمِّق شيخوخة السكان، مما يزيد من أعباء الأنظمة الصحية والاجتماعية. وفي ظل هذه الظروف، تجد الدول المصدرة للهجرة نفسها في حلقة مفرغة: فكلما ازدادت الهجرة، ازدادت الحاجة إلى التحويلات، وازداد الاعتماد على الخارج، وتراجعت حوافز الاستثمار في التعليم والبنية التحتية، مما يدفع مزيداً من الشباب إلى الهجرة.

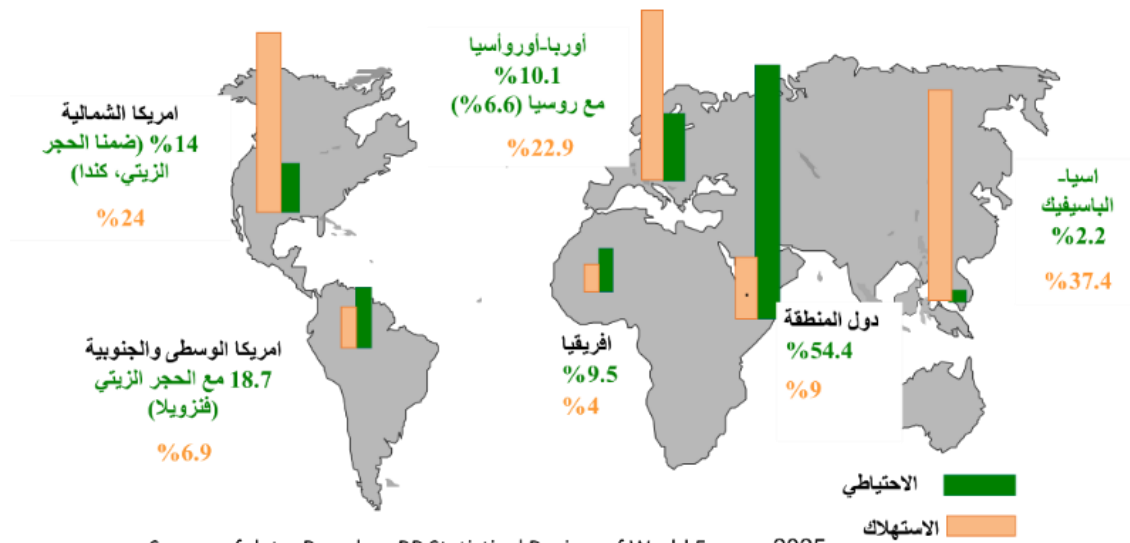
أما في الدول المستقبلة للهجرة، فإن الهجرة تخلق ضغوطاً متعددة الأبعاد. فهي تؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات العامة (الصحة، التعليم، الإسكان، النقل)، وتخلق توترات اجتماعية وثقافية، خاصة في ظل صعود الخطاب الشعبوي المناهض للمهاجرين. كما أن الهجرة غير النظامية تضع أنظمة الحدود والأمن تحت ضغط كبير، وتؤدي إلى استغلال المهاجرين في سوق العمل غير الرسمي، مما يخفض الأجور وظروف العمل للعمالة المحلية. وفي الوقت نفسه،

تعاني هذه الدول من تناقض بنيوي: فاقتصاداتها تحتاج إلى العمالة المهاجرة في قطاعات حيوية كالزراعة والبناء والخدمات، لكنها في الوقت ذاته تسعى إلى إغلاق الحدود وتقييد الهجرة. وهذا التناقض يغذي سياسات الهجرة الانتقائية والترحيل، ويزيد من هشاشة المهاجرين، ويعمق أزمات الاندماج والهوية.

لقد كشفت الحرب الأميركية على إيران (منذ فبراير/شباط 2026) وما رافقها من ارتفاع حاد في أسعار الطاقة، وتقلبات في سلاسل التوريد العالمية، هشاشة الاقتصادات العربية أمام الصدمات الخارجية. فقد أدى هذا التصعيد إلى تفاقم أزمات الطاقة والغذاء، وارتفاع كلفة النقل والتأمين، وتراجع الاستثمارات، وزيادة موجات النزوح الداخلي والعابر للحدود، خاصة من لبنان والعراق وسورية واليمن. وفي هذا السياق، لم يعد السؤال مطروحاً حول "هل ستتأثر الدول العربية؟" بل "كيف ستستجيب؟". وتتراوح الخيارات المتاحة أمام هذه الدول بين الاستجابة التفاعلية التي تكرر أنماط الاعتماد على الخارج والاستدانة والاعتماد على الريع، والاستجابة التحويلية التي تبني قدرات ذاتية في الطاقة المتجددة والأمن الغذائي والتصنيع التكنولوجي، وتستثمر في رأس المال البشري، وتطلق حواراً إقليمياً شاملاً حول الهجرة والتنمية. إن الخيار الثاني هو وحده القادر على تحويل التحديات إلى فرص، وتحويل الشباب من طاقة مهاجرة إلى طاقة منتجة، وتحويل الموارد من أدوات ريع إلى أدوات تنمية.

وبالتالي، فإن أي مقارنة جادة لمسألة الهجرة يجب أن تتجاوز منطق "الحلول الأمنية" الضيقة، وأن تتبنى منظوراً تنموياً شاملاً يعالج الأسباب الجذرية للهجرة في الدول المصدرة، ويضمن حقوق المهاجرين في الدول المستقبلة، ويبني شراكات إقليمية عادلة تقوم على المصالح المشتركة والمسؤولية المشتركة. إن الهجرة ليست مجرد "مشكلة" يجب احتوائها، بل هي ظاهرة إنسانية واقتصادية معقدة يمكن تحويلها إلى فرصة للتنمية والتكامل إذا ما أُديرَت بحكمة وعدالة. إن مستقبل المنطقة لن يتحدد في عواصم القرار الدولية، بل في قدرة دولها وشعوبها على صياغة عقد اجتماعي جديد، يكون فيه الاقتصاد في خدمة الناس، والتنمية في خدمة الإنسان، والهجرة خياراً لا اضطراراً.

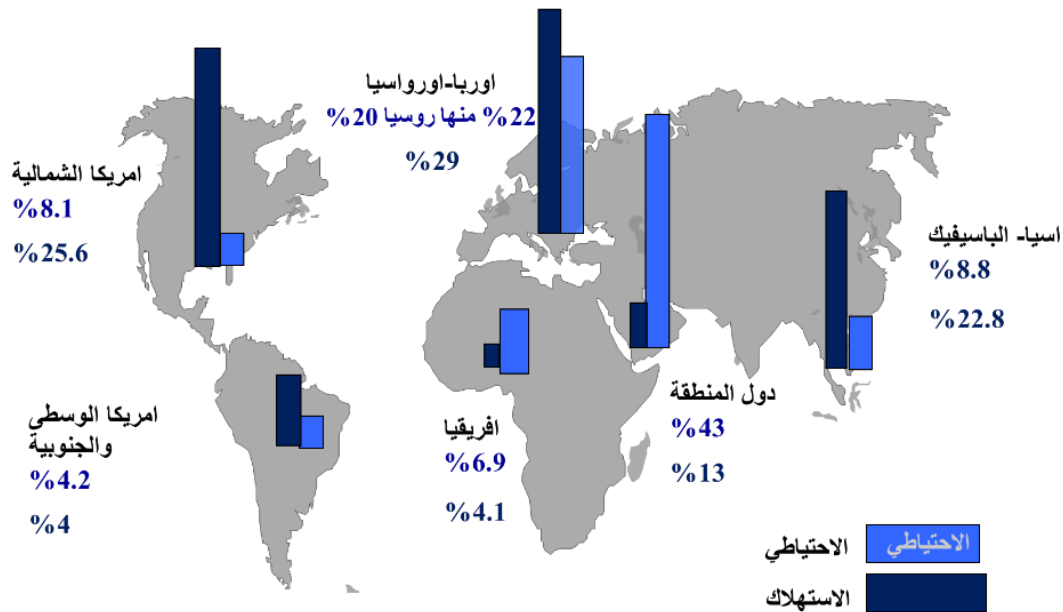
توضع الاحتياطي والاستهلاك العالمي للنفط (2025)



Source of data: Based on BP Statistical Review of World Energy 2025

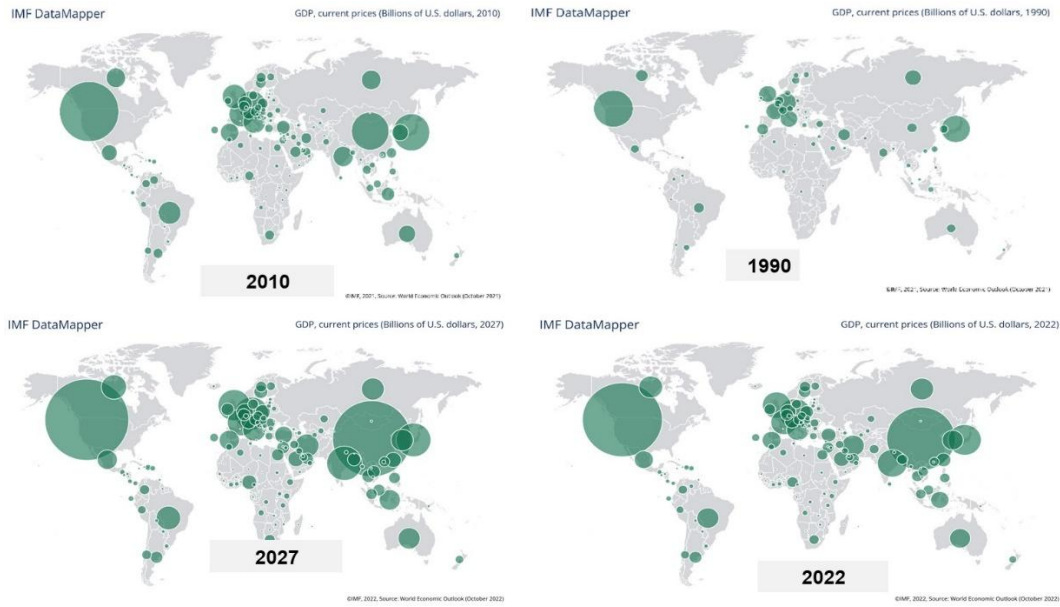
شكل 1: توضع احتياطيات واستهلاك النفط بحسب المناطق الجغرافية في العالم — المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات Energy Institute (2025)، Statistical Review of World Energy 2025 (الإصدار 74، حزيران/يونيو 2025)، الذي كانت تصدره شركة BP حتى عام 2022.

توضع الاحتياطي والاستهلاك العالمي للغاز حسب المناطق الجغرافية



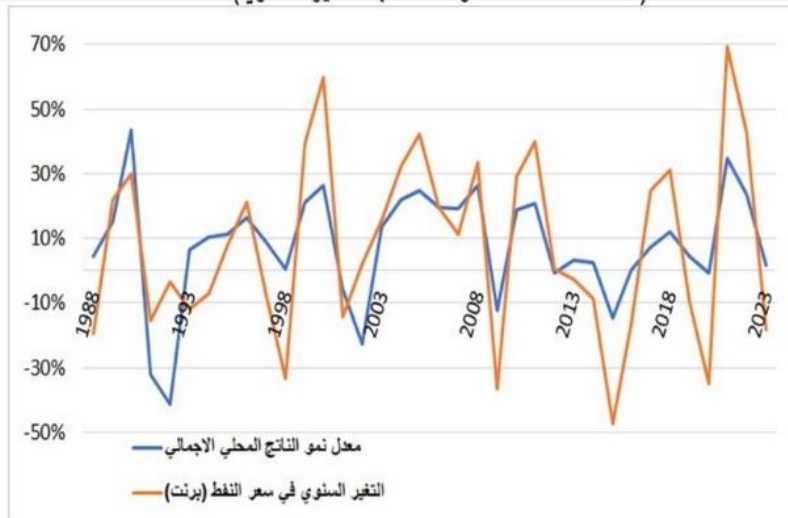
Source of data: BP Statistical Review of World Energy June 2025

شكل 2: توضع احتياطيات واستهلاك النفط بحسب المناطق الجغرافية في العالم — المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات Energy Institute (2025)، Statistical Review of World Energy 2025 (الإصدار 74، حزيران/يونيو 2025)، الذي كانت تصدره شركة BP حتى عام 2022.



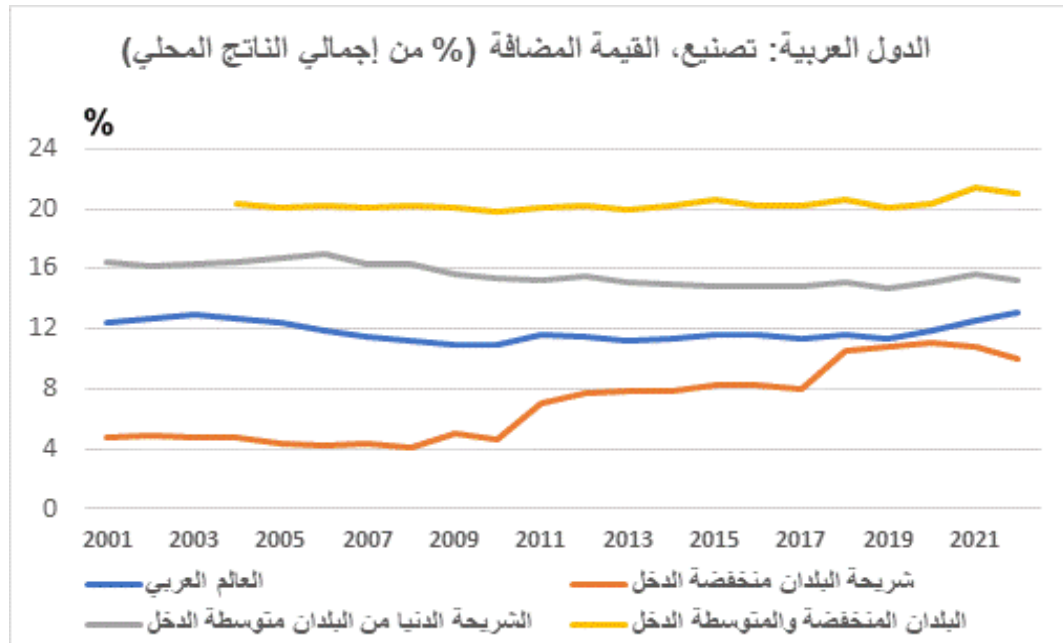
شكل 3: تغير الأوزان الاقتصادية لمناطق العالم — الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار) للأعوام 1990 و 2010 و 2022 و 2027 (تقديرات). المصدر: صندوق النقد الدولي، IMF DataMapper، استناداً إلى قاعدة بيانات World Economic Outlook (تشرين الأول/أكتوبر 2021 لعامي 1990 و 2010، وتشرين الأول/أكتوبر 2022 لعامي 2022 و 2027).

ارتباط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة مع التغير السنوي في سعر خام برنت 1988-2025، الوحدة: نسبة التغير السنوي

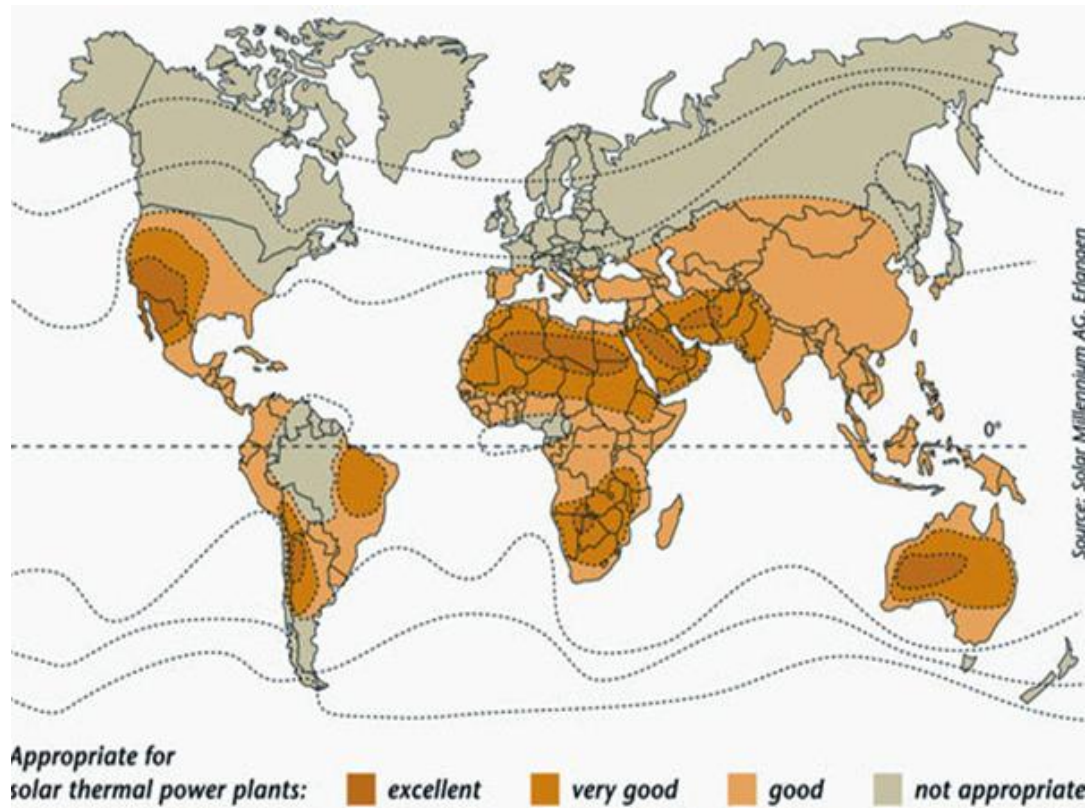


المصدر: سعر النفط: شركة BP، تقرير الطاقة العالمي 2025، الناتج المحلي الإجمالي: IMF قاعدة بيانات الصندوق 2026.

شكل 4: ارتباط الناتج المحلي للدول العربية بسعر النفط العالمي — المصدر: إعداد الباحث؛ سعر خام برنت من Energy Institute، Statistical Review of World Energy 2025، والناتج المحلي الإجمالي من صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات World Economic Outlook (2026).



شكل 5: ضعف القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الدول العربية — القيمة المضافة للصناعة التحويلية (% من الناتج المحلي الإجمالي)، 2001–2022. المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicators)، المؤشر NV.IND.MANF.ZS.



شكل 6: السطوح الشمسية بحسب المناطق — المناطق الملائمة لمحطات الطاقة الشمسية الحرارية المركزة. المصدر: Solar Millennium AG, Erlangen (خريطة متداولة في أدبيات مبادرة DESERTEC).

جدول 1: ترتيب الدول العربية عالمياً بحسب مؤشرات التنمية البشرية
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية 2022/2021 (بيانات عام 2021).
ملاحظة: يُستحسن تحديث الجدول ببيانات تقرير التنمية البشرية 2025 (بيانات عام 2023).

ترتيب الدول	مؤشر التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة	سنوات متوقعة من التعليم	متوسط سنوات التعليم	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
1	0.962	84.0	16.5	13.9	66,933
21	0.921	77.2	16.3	13.7	64,765
26	0.911	78.7	15.7	12.7	62,574
35	0.875	78.8	16.3	11.0	39,497
35	0.875	76.9	16.1	11.3	46,112
42	0.855	79.3	12.6	10.0	87,134
46	0.846	74.5	15.0	12.2	32,789
48	0.838	76.0	18.3	8.6	31,033
50	0.831	78.7	15.3	7.3	52,920
54	0.816	72.5	14.6	11.7	27,054
67	0.796	76.5	14.4	11.3	14,131
76	0.774	73.9	14.6	10.6	13,001
79	0.768	78.2	14.2	7.6	17,504
83	0.764	73.7	14.4	12.5	7,879
91	0.745	76.4	14.6	8.1	10,800
97	0.731	70.2	13.8	9.6	11,732
97	0.731	73.8	15.4	7.4	10,258
102	0.720	74.3	10.6	10.4	9,924
104	0.718	71.9	12.9	7.6	15,336
106	0.715	73.5	13.4	9.9	6,583
112	0.706	75.0	11.3	8.7	9,526
121	0.686	70.4	12.1	7.9	9,977
123	0.683	74.0	14.2	5.9	7,303
150	0.577	72.1	9.2	5.1	4,192
171	0.509	62.3	7.4	4.1	5,025
172	0.508	65.3	7.9	3.8	3,575
183	0.455	63.8	9.1	3.2	1,314
191	0.385	55.0	5.5	5.7	768
الصومال	..	55.3	..	..	1,018
تنمية بشرية عالية جداً	0.896	78.5	16.5	12.3	43,752
تنمية بشرية عالية	0.754	74.7	14.2	8.3	15,167
تنمية بشرية متوسطة	0.636	67.4	11.9	6.9	6,353
الدول النامية	0.685	69.9	12.3	7.5	10,704
الدول العربية	0.708	70.9	12.4	8.0	13,501
العالم	0.732	71.4	12.8	8.6	16,752

مؤشر مركب (HDI)، يقيس متوسط الإنجاز في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية: حياة طويلة وصحية (متوسط العمر المتوقع عند الولادة)، المعرفة (سنوات الدراسة المتوقعة ومتوسط سنوات الدراسة، عدد سنوات التعليم لمن يبلغون من العمر 25 عاماً أو أكثر) والمستوى المعيشي (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية).

المصدر: Human Dev. Reports, Undp: <https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI>

قائمة المراجع

-بالي، مصعب، غفصي، توفيق، وشليق، عبد الجليل. (2019). دور الطاقة المتجددة في تعزيز التنمية المستدامة: مشروع ديزرتك-الأورو متوسطي أنموذجا. المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، 1(1)، 61-81.

-هادي، زهراء عباس. (2021). الجغرافيا السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- Aboushady, N. (2025). Can the New Pact for the Mediterranean Advance Sustainable and Inclusive Regional Cooperation? EuroMeSCo.
- Accurso, G., et al. (2026). Climate Change, Migration, and Infectious Disease Vulnerability at Europe's Southern Border: Lampedusa as a Sentinel Interface. Travel Medicine and Infectious Disease, 71, 102985.
- Al-Ayouty, I. (2023). Economic complexity and renewable energy effects on carbon dioxide emissions: A panel data analysis of Middle East and North Africa countries. Journal of the Knowledge Economy.
- Apergis, N., El-Montasser, G., Sekyere, E., & Gupta, R. (2014). Dutch disease effect of oil rents on agriculture value added in Middle East and North African countries. Energy Economics, 45, 485-490.
- Capasso, M., & Filoso, G. (2026). The Mediterranean between Convergence and Polarization: Uneven Development in an Age of Geoeconomic Transition. IEMed.

- DNV. (2026). Oil & Gas Decarbonization in the Gulf Region. Energy Transition Outlook 2026 series. DNV.
- Energy Institute. (2026). Statistical Review of World Energy 2026 (74th ed.). Energy Institute, London.
- European Commission. (2025). The Pact for the Mediterranean: One Sea, One Pact, One Future. Joint Communication to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions. JOIN(2025) 26 final, Brussels, 16 October 2025.
- European Commission. (2025). EU and Southern Mediterranean partners launch the Pact for the Mediterranean in Barcelona. Press Release IP/25/2838, 28 November 2025.
- European Commission, Directorate-General for the Middle East, North Africa and the Gulf. (2025). The Pact for the Mediterranean.
- Gooding, C. (2025, August 1). Beyond Oil: The Gulf's Race to Define Carbon Value. Middle East Economic Survey (MEES).
- Hardy, N., Moonsammy, S., & Warner, D. (2024). “A systematic review of the effects and symptoms of the Dutch Disease globally: Lessons for Guyana”. Environment, Development and Sustainability, 26(3), 5665–5688.
- International Monetary Fund (IMF). (2021, 2022, 2026). World Economic Outlook database; IMF DataMapper. IMF, Washington, DC.
- International Organization for Migration (IOM). (2026). Global Overview of Migration Routes (January–April 2026). IOM.

- International Renewable Energy Agency (IRENA). (2025). **Energy Transition in the Mediterranean: Optimising Trans–Regional Energy Flows**. IRENA.
- ke, G. N., Usman, O., & Köksal, C. (2023). “Oil price movements and agricultural production from heterogeneous sub–sectors: Analysing the Dutch disease in an African resource–rich economy”, *Natural Resources Forum*. 49 (1), 6–28.
- Luomi, M., et al. (2025). **Lessons from Gulf Cooperation Council Countries' Participation in the Clean Development Mechanism**. *Climate Policy*, 26(1), 32–47. Taylor & Francis.
- Mira, R. (2025). **Political economy in the Middle East and North Africa: Why institutions, rents, and power matter in economic reforms**. Routledge.
- Nantsou, T., et al. (2026). **From Ravaged Livelihoods in the Global South to Mediterranean Crossings: The Reality of Climate Migration**. *Ocean and Society*, 3.
- OECD. (2025). **Regional Integration in the Union for the Mediterranean 2025**. OECD Publishing.
- Qatar National Library (Manara). (2026). **Industrial Policies and the Political Economy of Clean Hydrogen in the Gulf: Reinforcing Rentierism or Driving Diversification?** Manara.
- Solar Millennium AG. (n.d.). **Areas appropriate for solar thermal power plants [Map]**. Erlangen.
- United Nations Development Programme (UNDP). (2022). **Human Development Report 2021/2022: Uncertain Times, Unsettled Lives**. UNDP, New York.

- **Vernon–Lin, N., & Pirlot, A. (2026). The potential for corrective fiscal instruments on energy products. In Taxation in the Middle East and North Africa. International Monetary Fund.**
- **World Bank. (2025). Global Megatrends and Human Development in the MENA Region: Preparing for Demographic, Climate and Technological Change. World Bank Publications.**
- **World Bank. (2026a). State and Trends of Carbon Pricing 2026. World Bank Group, Washington, DC.**
- **World Bank. (2026b). Competing in the Face of Climate Risks: Evidence from Firms and Policy Priorities in MENAAP. World Bank Group, Washington, DC.**
- **World Bank. (2026c). Building Food Security, Creating Jobs: Policy Pathways for the Middle East, North Africa, Afghanistan and Pakistan. World Bank Group, Washington, DC.**

ملحق ميثاق المتوسط

(The Pact for the Mediterranean)

الإطار المؤسسي والمالي الجديد (سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الجوار الجنوبي)

يستعرض المرفق التحولات المؤسسية والمالية في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الجوار الجنوبي، والتي تعكس إعادة توجيه استراتيجية نحو المتوسط. في شباط/فبراير 2025، أعادت المفوضية الأوروبية هيكله المديرية العامة للجوار ومفاوضات التوسع إلى مديريتين عامتين منفصلتين:

1- المديرية العامة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخليج، مسؤولة عن العلاقات مع دول الجوار الجنوبي (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس). وتشرف عليها المفوضية دوبرافكا شويتسا، ويديرها الدبلوماسي الإيطالي ستيفانو سانينو. وتهدف إلى تطوير شراكات مبنية على المصالح المتبادلة، وتعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة.

2- المديرية العامة للتوسع والجوار الشرقي، مسؤولة عن سياسات التوسع والجوار الشرقي (دول البلقان الغربي، أوكرانيا، مولدوفا، جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس). وتركز على أولويات الشرق ومسارات الانضمام المتسارعة.

يعكس هذا الفصل إدراك الاتحاد الأوروبي أن تحديات الجوار الجنوبي وأولوياته تختلف جوهرياً عن الشرق، مما يستدعي مقاربة مصممة خصيصاً لكل منطقة، مع تزايد الاهتمام بالمتوسط الجنوبي لأسباب جيوسياسية واقتصادية وديموغرافية.

الإطار المالي الجديد

- أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي: أوروبا العالمية: تشكل العمود الفقري المالي للاتحاد، بميزانية إجمالية تبلغ 79.5 مليار يورو للفترة 2021-2027.
- ميثاق المتوسط: تقترح المفوضية الأوروبية مضاعفة ميزانية الاتحاد للمنطقة إلى 42 مليار يورو للفترة 2028-2034.
- خطة الاستثمار الاقتصادي (EIP) للجوار الجنوبي: أطلقت عام 2021 في إطار "أجندة المتوسط". وتقدم حزمة مالية أوروبية تصل إلى 7 مليارات يورو (منح وقروض ميسرة)، بهدف تعبئة 30 مليار يورو من الاستثمارات العامة والخاصة بحلول 2027. وقد تحقق الهدف بحلول أيلول/سبتمبر 2025، أي قبل عامين من الموعد المحدد، إذ بلغت القيمة المحققة في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 نحو 26.7 مليار يورو (89% من الهدف).
- البوابة العالمية (Global Gateway): أطلقت عام 2021 بهدف تعبئة 300 مليار يورو خلال خمس سنوات، لكن الهدف تحقق في أربع سنوات فقط. وتم رفع الهدف الجديد

إلى 400 مليار يورو بحلول 2027. وتشمل القطاعات المستهدفة: الرقمنة، الطاقة والمناخ، النقل، الصحة، التعليم والبحث. وتعتمد مقاربة "فريق أوروبا" القائمة على التعاون بين مؤسسات الاتحاد والدول الأعضاء ومؤسسات التمويل الإنمائي.

- منصة T-MED الاستثمارية، تهدف إلى تنسيق الاستثمارات المحتملة في قطاعات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتعبئة رأس المال الخاص لمشاريع الطاقة الخضراء.

السياسات والبرامج القطاعية

- برنامج GET-Med: يهدف إلى تعزيز التحول الأخضر، والصمود المناخي، وإنتاج الطاقة المتجددة، وتقوية الترابط في الجوار الجنوبي ومع أوروبا، بما يتماشى مع ميثاق المتوسط.
- برنامج MEDSTAT: التعاون الإحصائي الأورومتوسطي، وقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده لدعم عودة سوريا إلى المبادرة.
- برنامج "دعم الحقوق الأساسية والحوكمة الديمقراطية في الجوار الجنوبي-2025") (2027): يهدف إلى تعزيز المرونة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الجوار الجنوبي، والمساهمة في الحفاظ على الحقوق الأساسية والنهوض بالحوكمة الديمقراطية.
- وتشمل الدول المستفيدة من برامج الجوار الجنوبي: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس.

الخلاصة

يمثل الانتقال من سياسة الجوار الأوروبية الموحدة (ENP) إلى الإطار الجديد القائم على ميثاق المتوسط، والمديرية العامة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخليج (DG MENA)، وخطة الاستثمار الاقتصادي، قفزة نوعية في علاقات الاتحاد الأوروبي مع جواره الجنوبي. فهذا الإطار أكثر تخصيصاً ومرونة وتركيزاً على الشراكة المتكافئة والاستثمار المشترك، مما يفتح آفاقاً واسعة للتعاون في مجالات الإصلاح المؤسسي، والحوكمة، والطاقة، والتحول الرقمي، والتنمية المستدامة.

- European Commission. (2025). *The Pact for the Mediterranean: One Sea, One Pact, One Future*. Joint Communication to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions. JOIN(2025)

- 26 final, Brussels, 16 October 2025. <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/ALL/?uri=CELEX:52025JC0026>
- European Commission. (2025). *EU and Southern Mediterranean partners launch the Pact for the Mediterranean in Barcelona*. Press Release IP/25/2838, 28 November 2025. https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_25_2838
 - European Commission, Directorate-General for the Middle East, North Africa and the Gulf. (2025). *The Pact for the Mediterranean*. https://north-africa-middle-east-gulf.ec.europa.eu/what-we-do/pact-mediterranean_en